عمالة الاطفال في العراق "الاسباب والحلول"

أ.م.د سميرة عبد الحسين كاظم/ جامعة بغداد/كلية التربية للبنات/قسم رياض الاطفال

ملخص البحث :

لقد عرفت بلادنا ظاهرة (اطفال الشوارع) والتي تشمل عمالة الاطفال والمتشردين والمتسولين ، فتحولت من مشكلة على نطاق نسبي الى ظاهرة واسعة جداً تتضمن المخاطر المصاحبة لها ، إذ إنها ظاهرة منتشرة جداً في جميع المدن العراقية تصف في كثرة انتشارها في المناطق المليئة بالسكان .

إن ظاهرة عمالة الاطفال والتي ينصب عليها إهتمامنا في هذا البحث تشير الى نشاطات تقع خارج نطاق قوانين العمل وشروطه الاجتماعية ، كما إنها في الوقت عينه تتعارض مع التزامات وشروط ضرورية ومهمة ، تعليمية وصحية ونفسية واجتماعية تقع في اغلب الاحيان خارج الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية .

يهدف البحث الحالي الى معرفة اسباب انتشار ظاهرة عمالة الاطفال من وجهة النظر التربوية والنفسية والاجتماعية ومعرفة اسبابها من وجهة نظر الاطفال العاملين انفسهم ، ثم الحلول المقترحة للقضاء على هذه الظاهرة من وجهة نظر المختصين في مجال علم الاجتماع.

اعتمد البحث الحالي الاستبانة كأداة لجمع المعلومات المطلوبة والتي تم اعدادها من قبل الباحثة ، ثم المقابلة الفردية مع الاطفال العاملين انفسهم ، ولقد بلغت عينة البحث (١٢٠) طفلاً بأعمار من (١٠ – ١٥) سنة من جانبي الكرخ والرصافة في مدينة بغداد ، كذلك عينة من الاساتذة المختصين في مجال التربية وعلم النفس وعلم والاجتماع والبالغ عددهم (١٨) فرداً .

استخدمت الباحثة معادلة ارتباط بيرسون لايجاد ثباة الاداة ثم النسبة المئوية والوسط المرجح (الموزون) لتحديد الفقرات التي تمثل نقاط القوة والضعف لاسباب عمالة الاطفال.

ولقد اظهرت النتائج بان فقرة انخفاض مستوى دخل الاسرة حصلت على اعلى درجة حدّة ، إذ بلغت ٢.٨١ ، بينما فقرة عقاب الاهل للطفل حصلت على اقل درجة حدّة ، إذ بلغت ١.٧٢ ، وظهر بان عمالة الاطفال تنتشر بين الذكور من الاطفال اكثر من الاناث وان اعلى نسبة توجد في سن ١٥ سنة ، كما ان اعلى نسبة تسرب من المدرسة توجد في الصف الخامس الابتدائي من الذكور فقط .

واخيراً اوصت الباحثة ببعض التوصيات المهمة والمقترحات لدراسات اخرى .

الفصل الاول

مشكلة البحث "

تتلخص مشكلة البحث الحالي في معالجة ظاهرة عمالة الاطفال ، إذ إن الاطفال يمثلون الفئة العمرية الاوسع في المجتمع والاكثر حيوية وذات اهمية بالغة في حياة المجتمعات ، فهم يمثلون عماد الحياة ورجال المستقبل المرتقب ، فالاهدار فيها يعكس خسارة جسيمة تتعرض لها المجتمعات كلما كبرت او إزداد حجمها ، ومن هنا فقد اولتها بالغ الاهمية والرعاية المنظمات الانسانية على الصعيدين الرسمي والمدني ، وهي من اخطر المشكلات التي تواجهها مجتمعات اليوم والتي تتميز بتحديات متعددة المصادر والتي يأتي في المقدمة منها تزايد السكان ، وكثرة الحروب ، والفقر والحاجة الى المال ، والهجرة ، لذلك يجب مواجهة هذه الظاهرة قبل فوات الاوان ، فكل تأخير او تقصير للتصدي لهذه الآفة الاجتماعية ، يجعل الحلول صعبة المنال او مستحيلة ، ويدفع الاطفال والمجتمع الثمن غالياً (فهمي ، ٢٠٠١ : ١٥٥) .

إن هذه الظاهرة التي ينصب عليها اهتمامنا تشير الى نشاطات تقع خارج نطاق قوانين العمل وشروطه الاجتماعية ، كما إنها في الوقت عينه تتعارض مع التزامات وشروط ضرورية ومهمة ، تعليمية وصحية ونفسية واجتماعية تقع في اغلب الاحيان خارج الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية .

اي ان تلك الظاهرة تحدث خارج دائرة القبول الاجتماعي وشروط العمل الوطنية والدولية بل وتتعارض مع المضمون الانساني لعملية التنمية الاجتماعية ، فهي إذن ظاهرة مركبة ترتبط عضوياً بالتحديات الآنية والمستقبلية وبوضعية التخلف التي تعكس ضعف وتواضع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما تلك المتعلقة بالطفولة .

لقد عانى المجتمع العراقي مما يسمى بنظام العقوبات الذي فرض عليه منذ بداية التسعينات ، وما ترتب على هذه العقوبات من آثار تدميرية على مختلف مؤسسات المجتمع ومناحي الحياة للعمل في المحلات والورش والاسواق او في الشوارع بسن مبكرة وذلك بسبب الظروف القاهرة والقاسية للحياة اليومية ، وان هذه الظاهرة برزت في المجتمع العراقي بصورة ملحوظة وذلك في بداية التسعينات وهي تعبر عن مدى عجز البنية الاجتماعية التي ينتمي اليها الاطفال العاملون عن البقاء والاستمرار من دون عمل هذه الشريحة العمرية ، وان هذا العجز يرتبط بمجموعة من العوامل تتشابك ويتداخل فيها المحلي مع العالمي والعام والخاص .

لذا يجب ان ندق ناقوس الخطر وان ننتبه لهذه الظاهرة للحد منها وانهائها حفاظاً على اطفالنا .

ومن هذا المنطلق جاء اهتمام الباحثة بهذا الموضوع إحساساً منها بالمشكلة لمعرفة اسبابها ووضع الحلول المناسبة للقضاء عليها .

اهمية البحث :

تعد مرحلة الطفولة مرحلة مهمة من حياة الانسان ، تستوجب الرعاية والتوجيه اللازمين كي ينشأ الطفل نشأة صحيحة تشكل ملامح شخصيته المستقبلية ، وتعد الاسرة اهم المؤسسات الاجتماعية التي يمكن ان تقوم بهذا الدور وخاصة الاب والام ، لذلك فان فقدان الوالدين او التفكك الاسري سيؤدي الى حرمان الطفل من التنشئة الاجتماعية السليمة التي هي اساس تكوين الشخصية الانسانية ومن هنا التجأت المجتمعات الى توفير دور خاصة لرعاية الايتام وفاقدي الاسرة السوية وايوائهم .

لقد عرفت بلادنا ظاهرة (اطفال الشوارع) والتي تشمل عمالة الاطفال والمتشردين ، والمتسولين ، فتحولت من مشكلة على نطاق نسبي الى ظاهرة واسعة جداً تتضمن المخاطر المصاحبة لها وتكشف عن قصور السياسات للحد منها ، وكان اول المتضررين الاطفال وهم الفئات الاضعف الذين يشكلون اكبر شريحة عمرية في المجتمع (الربيعي ، ٢٠٠٥ : ١٠).

عمالة الاطفال ظاهرة منتشرة في مختلف المجتمعات البشرية وتتخذ اشكالاً واساليب من مجتمع الى آخر بحسب مراحل تطور تلك المجتمعات ولها اسباب عديدة ومتداخلة .

إن هذه الظاهرة منتشرة جداً في جميع المدن العراقية ، تصف بكثرة انتشارها في المناطق المليئة بالسكان ، إذ إن عمل الاطفال ادى بهم الى ترك مدارسهم وتشردهم وجنوحهم من خلال ارتكابهم اعمال مخالفة للقانون مثل تعاطي المخدرات وشرب الخمر وتعاطي الكبسلة (العطية ، ١٩٨٩ : ١ – ٤) وهم ضحايا المجتمع والاسرة بكل المقاييس ، وخروجهم للشارع لم يأتِ بمحض الصدفة ، بل هو تعبير عن تقاطع ضغوط حادة فقدت فيها الاسرة شروط العيش لاطفالها وعادةً ما تتعرض للحرمان الفئات المستضعفة في المجتمع (خاصةً فئة الاطفال) إذ لم تشبع حاجاتهم الاساسية ، هؤلاء الاطفال يفقدون كل مقومات النمو السليم في مجتمع اليوم ، فهم محرومون من ابسط الحقوق ويعانون من اشكال مختلفة من الضياع والحرمان والاستغلال والعنف ..... الخ (الوحيدي ، ٢٠٠٢ : ٨٩ ، ٧) .

وينطبق هذا الوضع خاصةً على الاطفال اللقطاء والمعاقين او ضعاف العقول ، كما ينطبق ايضاً على الاطفال الفقراء والعاملين والجانحين واولاد الشوارع ومن يعجز آباؤهم عن رعايتهم بشكل عادي واولئك الذين يشكل آباؤهم خطراً عليهم ، ويعني هذا ان الطفل قد يكون محروماً مع وجوده في اسرة غير قادرة على رعايته او فهم او اشباع حاجاته او متطلبات نموه ، والحرمان قد يكون كلياً او جزئياً ، دائماً او مؤقتاً ، بسيطاً او معقداً ، ومتى كان الحرمان غير شاملاً الرعاية في جميع النواحي الجسمية والصحية والاجتماعية والنفسية والتربوية والاخلاقية وغيرها ، فانه يكون ذو اثر سيئ بالغ الخطورة التي قد تهدد حياة الطفل ذاتها (فهمي ، ٢٠٠٧ : ١٩ ، ٢٠) .

لقد تحول بعض اطفالنا نتيجة الظلم الذي شارك به الجميع بمختلف مسمياتهم ومواقعهم ومسؤولياتهم او رغبتهم في اعمال لايكاد يتحملها الكبار ، لذا على الجهات ذات العلاقة ان تكون بمستوى المسؤولية وان تنهض كل المؤسسات بمختلف توجهاتها وارتباطاتها واديولوجياتها سواء

كانت حكومية او مؤسسات مجتمع مدني ان تتبنى خططاً استراتيجية تنبثق من الواقع الحالي دون اللجوء الى الشعارات وان تتضافر كل الجهود الخيرة كلٌ من موقعه بانتشال الطفولة من هذا الواقع وبالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية والانسانية والتنسيق بينهما من اجل هذه المعضلة التي تعاني منها والتي تهدد البناء النفسي بشكل اعم واشمل وان تولي هذه الشريحة الهامة الرعاية وضمن الامكانيات المتاحة حالياً والاعتراف بالخلل في هذا الجانب من اجل تجاوزه ووضع الحلول والضوابط التي تساهم في الحل (الخفاجي ، ٢٠٠٧ ، انترنت) .

ومن خلال اهتمام الباحثة بقضية الطفل باعتبارها قضية قومية وحضارية ، وحقه في الحماية من الاخطار ، وتوفير احتياجاته الاساسية من مأكل ومشرب ومسكن وتعليم .... الخ ، وما شاهدناه اليوم في شوارعنا من اطفال فلذات اكبادنا يتسولون او يبيعون او يمسحون زجاج السيارات او في تنظيف الشوارع او العمل في الورش الصناعية او ماشابه ذلك من المهن كان نتيجة لظروف عائلية قاسية ، ومن هذا المنطلق الذي لفت انتباه الباحثة شجعها على القيام بدراسة حول انتشار ظاهرة عمالة الاطفال باعتبار إن الطفل البذرة الصافية والجوهرة النقية في الاسرة والمجتمع ، فأهمية البحث ودواعيه تمثلت في :-

١. معرفة ابرز العوامل والاسباب التي ادت الى انتشار ظاهرة عمالة الاطفال في الآونة الاخيرة ، ووضع الحلول المناسبة للحد من انتشارها .
٢. قلة البحوث والدراسات بشأن هذا الموضوع على حد علم الباحثة .

اهداف البحث :

يهدف البحث الحالي الاجابة عن الاسئلة الاتية :-

١- ماهي اسباب انتشار ظاهرة عمالة الاطفال من وجهة النظر التربوية والنفسية والاجتماعية ؟

٢- ماهي اسباب عمالة الاطفال من وجهة نظر الاطفال العاملين انفسهم ؟

٣- ماهي الحلول المقترحة للقضاء على هذه الظاهرة من وجهة النظر التربوية والنفسية والاجتماعية ؟

حدود البحث :

اقتصر البحث الحالي على عينة من المختصين في مجال التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع ، كذلك على عينة من الاطفال الذين يعملون في اماكن مختلفة والذين تبلغ اعمارهم من (١٠– ١٥) سنة في محافظة بغداد لجانبي الكرخ والرصافة للعام (٢٠٠٩ –٢٠١١).

تحديد المصطلحات :

عمالة الاطفال :

١. عرفها (موسى ٢٠٠٩)

هم الاطفال الذين يعملون بموافقة اسرهم وبالاتفاق مع صاحب العمل سواء كان في ورشة او محل او مصنع او دكان ، والسبب في عملهم هو تحسين دخل الاسرة (موسى ، ٢٠٠٩ : ١٢)

٢. وعرفها (محمد ، ٢٠٠٢)

بأنها مجموعة الانشطة الهامشية التي لاترتبط بالعملية الانتاجية التي يمارسها الاطفال في الشوارع من اجل استمرار بقائهم او بقاء اسرهم (محمد ، ٢٠٠٢ : ٥٩) .

٣. وعرفها (فهمي ، ٢٠٠١)

بأنها تشمل الفئة من الاطفال الذين يعملون في الشارع ولديهم القليل او الكثير من الارتباط مع اسرهم ويعودون ليلاً الى منازلهم عند نهاية عملهم اليومي (فهمي ، ٢٠٠١ : ١١) .

٤. تعريف (وكيبيديا ، الموسوعة الحرة)

بأنها العمل الذي يضع اعباء ثقيلة على الطفل ، العمل الذي يهدد سلامته وصحته ورفاهيته ، العمل الذي يستفيد من ضعف الطفل وعدم قدرته عن الدفاع عن حقوقه ، العمل الذي يستخدم وجود الاطفال ولايساهم في تنميتهم ، العمل الذي يعيق تعليم الطفل وتدريبه ويغير حياته ومستقبله (وكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، الانترنت) .

٥. تعريف الباحثة :

هم الاطفال الذين يبدأون العمل في سن مبكرة ، وبأعمال لاتتناسب مع اعمارهم ولاقدراتهم الجسدية والعقلية وانتهاك ابسط حقوقهم المتعلقة بالعلم والنماء والراحة نتيجة ظروفهم الاقتصادية الصعبة التي اجبرتهم على العمل لقاء اجور يومية او اسبوعية .

الفصل الثاني

" الاطار النظري والدراسات السابقة "

القسم الاول : الاطار النظري

عمالة الاطفال – من اخطر المشاكل التي تواجه المجتمع الانساني

تُعد ظاهرة عمالة الاطفال واحدة من المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمعات الانسانية في كثير من بلدان العالم وفي مقدمتها دول العالم الثالث التي برزت في معظمها ظاهرة عمالة الاطفال وتفاقمت بشكل غير عادي وبالذات منذ اواخر القرن المنصرم تقريباً ، لتصل الى درجة يمكن القول إنها باتت تمثل مصدر قلق وتحدٍ كبير بالنسبة للانظمة والحكومات في هذه الدول ، إضافة الى العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية التي اخذت تولي هذه المشكلة اهتماماً كبيراً وعمدت الى تبني انشطة وسياسات وبرامج عمل تهدف من خلالها الى مساعدة العديد من الدول والمجتمعات على ايجاد الحلول والمعالجات التي من شأنها الحد من ظاهرة عمالة الاطفال.

وفي مقدمة المنظمات المعنية بقضية عمالة الاطفال في العالم (منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) اليونسكو (Unesco) ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) .

غير ان تلك الانشطة والجهود المبذولة من جانب الحكومات والمنظمات الدولية تظل محدودة الاثر على ارض الواقع وغير قادرة على تحقيق الاهداف المتوخاة في وضع المعالجات اللازمة لهذه الظاهرة التي اخذت تتفاقم وتستفحل من عام الى آخر بسبب تزايد معدلات البطالة والفقر وانهيار الاوضاع المعيشية والاقتصادية التي تفاقمت اكثر منذ العقد الاخير من القرن المنصرم ، رغم مصادقة جميع الدول الاعضاء في منظمة العمل الدولية ماعدا دولتين على الاتفاقية المعنية بحقوق الاطفال التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٨٩ .

إن البطالة والفقر وانهيار الاوضاع الاقتصادية وراء تفاقم الظاهرة واستفحالها في دول العالم الثالث .

وحيث لم تتوفر احصائيات دقيقة عن حجم عمالة الاطفال على مستوى العالم تشير تقارير بعض المنظمات الدولية المستقلة إلا ان عدد الاطفال المنخرطين بأسواق العمل على مستوى العالم يقدر بنحو (٣٠٠) مليون طفل وربما اكثر من بينهم اكثر من (٩٠%) في قارتي آسيا وافريقيا .

في حين كانت احصائيات صادرة عن مكتب منظمة العمل الدولية في العالم ١٩٩٦ قد ذكرت ان هناك (٢٥٠) مليون طفل عامل من فئة (٥ – ١٤) سنة على مستوى العالم ، منهم (١٤٠) مليون صبي بنسبة ٥٦% و (١١٠) بنت بنسبة ٤٤% . واحتلت قارة آسيا المرتبة الاولى في حجم عمالة الاطفال ، وبنسبة ٦١% تلتها قارة افريقيا ٣٢% ثم امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ٧% . ويرى بعض الباحثون من منظمات وجهات معنية بشؤون الطفل ان الرقم الحقيقي اكبر من هذه الاحصائيات ، إذ تقل نسبة التسجيل في الاحصاءات الرسمية لدول العالم الثالث .

كما ان احصائيات اليونسيف لاتشمل الاطفال العاملين الموجودين في دول العالم المتقدم في اوربا وامريكا الشمالية واستراليا واليابان .

وفيما يتعلق بمجالات عمل الاطفال الذين شملتهم الاحصائية فان ٧٠% من الاطفال العاملين يتواجدون في القطاع الزراعي ، ويليه قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٨.٣% ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنفس النسبة ٨.٣% ، ثم الخدمات الشخصية والاجتماعية بنسبة ٦.٥% ، إذ يتبقى للنقل والمواصلات نسبة ٣.٨% وقطاع التشييد ١.٩% واخيراً المناجم والمحاجر ٠.٩% . كما انه ووفقاً لتقارير المنظمات الدولية فإن ثمة ما بين (١٥٠ – ٢٠٠) مليون طفل في العالم ، معظمهم من البنات يعملون بدون اجر .

وتؤكد تقارير منظمة العمل الدولية ان عمالة الاطفال تصل الى نحو ثلث قوة العمل الزراعية في بعض الدول النامية ، ففي بنجلادش يشكل هؤلاء مانسبته ٨٢% من الاطفال الناشطين اقتصادياً والبالغ عددهم (٦.١) مليون طفل قبل نحو (١٥) عاماً وفي البرازيل يعمل اكثر من ثلاثة ملايين طفل ممن هم في سن (١٠ – ١٤) عاماً في مزارع الشاي وقصب السكر والتبغ ، كما يعمل في هذا القطاع ٨٧% من الاطفال بنفس الفئة العمرية في ملاوي ، إضافة الى ٢٥% ممن اعمارهم بين (٧ – ٩) اعوام .

وفي سياق جهود المنظمات الدولية الرامية الى معالجة مشكلة عمالة الاطفال كانت منظمة اليونسيف إذ اعدت " قائمة مراجعة " تتضمن : زيادة فرص التعليم إما عن طريق اخذ " اجازة " للانظمام في الدراسة وإما عن طريق توفير التعليم في مكان العمل ، وتوفير خدمات إعالة لاولياء الامور ، خاصة الامهات ، وتشجيع التشدد في تطبيق القوانين ضد المتجرين بالاطفال ومن يبرمون " عقود إذعان " في مجال عمالة الاطفال ، وتوفير خدمات للاطفال الذين يعملون في الشوارع ، ورفع سن الزواج ، وتغيير القيم الثقافية والاعراف الاجتماعية التي تتساهل إزاء الاستغلال الاقتصادي للاطفال (من ادب الاطفال العربي ، الانترنت) .

عمالة الاطفال في العراق مشكلة اجتماعية اقتصادية وسيكولوجية

تشكل ظاهرة عمالة الاطفال مشكلة حقيقية يعاني منها المجتمع العراقي والمجتمعات النامية ، وهذه المشكلة تقف عائقاً امام التنمية الاقتصادية فضلاً عن الآثار الاجتماعية والنفسية التي تخلفها والتي تلحق بالاطفال نتيجة حرمانهم في عيش طفولة سعيدة وفي اجواء آمنة يوفرها المجتمع للطفل وتوفير الجانب الصحي والبيئي والثقافي وخاصة في مجال مسرح الطفل وسينما الطفل والصحف والمجلات المتخصصة وكل هذه ان توفرت ستعد جيل معافى يستطيع النهوض في البناء الحضاري للعراق الجديد ومن اجل التعرف عن كثب حول مكافحة عمل الاطفال كانت هناك مقابلة اجريت مع مديرة قسم مكافحة عمل الاطفال ، اذ قالت فيها : بانه قسم متخصص في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تأسس عام (٢٠٠٤) معني بالمكافحة والقضاء على عمل الاطفال تدريجياً وبنشر الوعي من المخاطر التي تنجم عن هذا العمل . كذلك تنسيق الجهود مع مختلف الادارات الحكومية وهيئات المجتمع المدني والمنظمات الاقليمية والدولية .

واضافت : ان اسباب انشاء القسم هو حجم مشكلة عمل الاطفال وتأثيرها السلبي المباشر على الطفل خاصةً والمجتمع عامة ، وعن الهدف العام لانشاء هذا القسم اكدت على سعيهم للقضاء على اسوأ اشكال عمل الاطفال وحمايتهم من العمل القسري واستخدامهم في اعمال غير شرعية في اي عمل من شأنه ان يلحق الاذى بصحتهم او سلامتهم او سلوكهم الاخلاقي . وان الاتفاقات الدولية تسهم في الحث على ضرورة توفير الحماية للاطفال من الاستغلال بوجه عام ، ومن الاستغلال الاقتصادي بوجه خاص ، إلا إنها جميعاً سعت لتوفير الحماية للاطفال من خلال الجوانب التالية :- حضر الاعمال الخطرة ، حظر الاعمال الليلية ، تحديد الحد الادنى لسن العمل ، تحديد ساعات العمل ، الفحص الطبي لمعرفة مدى اهلية الطفل للقيام بالعمل .

خريطة توزيع عمالة الاطفال

وعن عدد الاطفال الذين يعملون وتوزيعهم الجغرافي وطبيعة الاعمال التي يؤدونها قالت : قدرت منظمة العمل الدولية ، بان ثمة حوالي مائتين وخمسين مليون طفل بين سن الخامسة والرابعة عشرة يعملون في الدول النامية وحدها ، وان حوالي ٥٠% منهم او ما يقدر بـ (١٢٠) مليون يعملون كل الوقت في حين يدمج العدد الباقي ما بين العمل والدراسة ، ويعمل في بعض الحالات ٧٠% تقريباً من الاطفال العاملين في اعمال خطرة ، وهناك من بين العدد الكلي حوالي (٥٠) الى (٦٠) مليون طفل بين سن الخامسة والحادية عشرة ممن يعملون في ظروف يمكن اعتبارها خطيرة نظراً لصغر سنهم وهشاشة قدراتهم ، واشارت الى ان عمل الاطفال يمثل مشكلة ملحة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسايكولوجية فضلاً عن حقوق الانسان وحقوقهم كأطفال محرومين من التعليم المناسب والصحة الجيدة والحريات الاساسية وعرضة للاساءة والعنف البدني والاستغلال الجنسي ، فضلاً عن آثاره السلبية على الصحة النفسية والبدنية للاطفال وحرمانهم من التعليم يؤثر على المجتمع ككل لانه يهدد خطط التنمية البشرية فهو يؤدي الى ارتفاع نسبة الامية واهدار الطاقات المستقبلة للشعب (عباس ، بلا : الانترنت).

إن بعض المنظمات قدرت نسبة الاطفال العاملين في العراق ممن دون سن الـ (١٤) ١٥% ، وهذا العمل بالنسبة للاطفال كان موجوداً بدءً في ظل الحصار الذي فرض على العراق واستمر الى حد الان ، إضافة الى اساب الكوارث الطبيعية ، والحروب ، المرض ، العوامل الاجتماعية . إذ ان عمالة الاطفال منتشرة في دول العالم الثالث ، يعني قبل سنوات ، وسنوات العراق بالذات لم يكن عنده هذه الفئة بهذا الانتشار الواسع لكن الحصار والحروب التي خاضها هي التي ادت الى ظهور وانتشار هذه الظاهرة .

إن قانون العمل العراقي ، قانون عظيم جداً لسنة ١٩٨٧ ، إلا انه لم يحدد نقطة الضعف ، اي العمر الفعلي لإمكان هذا الطفل ان يعمل ، لكنه وقف مع العامل وقفة فيها شروط كثيرة جداً ليكون هذا العامل يعمل في هذا المصنع او ذاك ، ايضاً هناك فحص طبي باستمرار لهؤلاء العاملين ، هناك وجبة غذائية مفيدة لهم ، هناك حوافز سنوية حتى يستطيع ان يطور نفسه ، هناك مدارس مسائية تحتوي هؤلاء العمال ، حتى يكملوا دراستهم ، الا ان تطبيق القانون خاصة في هذه الظروف التي يعيشها العراق من نزاعات وصراعات وحروب ، القوانين العراقية غير مستوفية ، ولاصلاح هذه الظاهرة العراق بحاجة الى قوانين وتشريعات إضافية ، بحاجة الى اصلاحات اجتماعية واحتواء للموضوع من قبل الاسرة والمجتمع . وان تكون هناك خطة قومية استراتيجية لمعالجة الظاهرة بشكل كامل ، إذ ان القوانين التي كانت موجودة هي قوانين جيدة لحماية الطفولة مثل قانون الرعاية الاجتماعية لسنة (١٩٨٠) الى قانون الشبكة الاجتماعية الاخير ، لكن الظاهرة هي تتعدى حدود الامكانات الفردية وحتى المؤسسية في الوقت الحاضر لانها ظاهرة قد انتشرت في المجتمع بشكل كبير واصبح لها آثار اجتماعية وتربوية ، اذ اصبحت تتطلب اولاً : وضع استراتيجية قومية لدراسة هذه الظاهرة ، وثانياً : وضع بيانات ، توفر بيانات ومعلومات اكيدة وحقيقية عن هذه الظاهرة التي لم يتم ضبطها لحد الان ، بمعنى ليس هناك بيانات دقيقة عن الظاهرة الموجودة في المجتمع العراقي ، لكن هناك تخمينات ، وحتى بعض الدراسات التي اجريت من قبل وزارة العمل ومن قبل بعض الباحثين لم تعط تلك الظاهرة حجمها الحقيقي .

بدأت هذه الظاهرة بالارتفاع بعد حصار العراق عام (١٩٩٠) وازدادت نسبتها عقب احتلال البلاد في (٢٠٠٣) ، وليست الاعمال الصعبة وحدها هي مشكلة الاطفال في العراق فمعاناتهم ترصد في اكثر من ملف ، وهنا نتعرف على بعض الارقام والمعلومات التي تخص الاطفال العراقيين من بعض المنظمات وهي كالاتي :-

١- منظمات انسانية :

- لا تتوفر لدينا إحصاءات مفصلة ودقيقة عن نسب الاطفال المشردين بسبب غياب الاهتمام الحكومي بشؤون الطفولة .
- هناك نحو سبعين الف تلميذ متسرب عن مقاعد الدراسة في عموم المحافظات العراقية.

٢- الامم المتحدة :

بلغ عدد الاطفال الذين تحتجزهم حكومة العراق في السجون (٨٣٨) حتى نهاية عام (٢٠٠٨) .

٣- منظمة اليونسكو :

يبلغ عدد الاطفال البالغين سن الدراسة الابتدائية الذين لايرتادون المدرسة مليونين طفل.

٤- الامم المتحدة :

٢٠% من ضحايا العنف في العراق اطفال ونساء .

٥- اليونسيف :

- اطفال العراق في خطر وبحاجة ماسة الى مساعدة فورية .
- ملايين الاطفال العراقيين يتعرضون لصدمات نفسية مدمرة .

٦- منظمات انسانية :

- طفل واحد من بين كل ثمانية اطفال في العراق يموت قبل بلوغه سن الخامسة نتيجة الامراض والعنف .
- اطفال الشوارع في العراق فريسة للجوع والاستغلال الجنسي خلال سعيهم لتحصيل لقمة العيش .
- (١٥٠) يتيماً داخل كل مدرسة من مدارس بغداد. (العاني، محمد، ومشعل، الانترنت) .

" ظاهرة عمالة الاطفال تزداد في العراق .. والامم المتحدة تحذر من استغلالهم "

" تلاميذ تركوا الدراسة ليعيلوا عوائلهم وكثيرون منهم لايجيدون القراءة والكتابة "

كثرت في الاونة الاخيرة ظاهرة تشغيل الاطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين (٧ ، ١٠) سنوات في اعمال لا تتناسب واعمارهم ولا حتى بنيانهم الجسمي ، بالرغم من القوانين الدولية التي منعت تشغيل الاطفال في اعمال كهذه والتي بات الطفل العراقي مُعتاداً عليها بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي تمر بها عائلته .

اصبح منظر الاطفال العاملين في تنظيف شوارع العاصمة بغداد طبيعياً ، بعد ان شرّعت امانة بغداد والمجالس البلدية بتوظيفهم بصفة عمال نظافة مقابل اجر يومي لايتعدى الالف دينار عراقي – الامر الذي دفع الكثير من الاطفال بالاسراع للعمل في هذه الوظيفة التي تشهدها البلاد من اجل إعالة عوائلهم التي تعاني من العوز المادي والفقر المدقع .

ويضطر الاطفال ايضاً للعمل في معامل اهلية وحكومية وورش عمل مختلفة وحتى في اعمال شاقة لايستطيعون تحملها ، كأعمال البناء ، منذ ساعات الصباح الاولى ، حتى اوقات متأخرة من النهار ، وفي بعض الاحيان يعملون في نوبتين للحصول على مال اكثر والهروب من المشاكل التي تنتظرهم في حال عودتهم لمنازلهم ، لاسيما وان الكثير من الآباء قد دفعوا ابنائهم للعمل والعودة لهم بالمال ، وفي حال عدم تمكن الطفل من جلب المال اللازم فان والده سيقوم بتوبيخه ضرباً مبرحاً وفي بعض الاحيان يصل الى إصابة الطفل بالاعاقة الجسدية نتيجة لذلك الضرب .

" الشرق الاوسط " التقت بمجموعة من الاطفال الذين يعملون كعمال في منطقتي الوزيرية وباب المعظم شمال بغداد ، وسألتهم عن الدوافع التي جعلتهم يقدمون على هذا العمل ، إذ قال احد الاطفال وعمره (١٢) عاماً ، وهو طالب في المرحلة المتوسطة " اشتغل فترة العطلة الشتوية للعمل في اي وظيفة او مهنة من اجل مساعدة والدي على تحمل تكاليف المعيشة المرتفعة ، وبما اني اكبر اخوتي البالغ عددهم خمسة افراد ، فيقع على عاتقي توفير بعض المال لكي استطيع انا واخوتي الاستمرار في الدراسة وتلبية متطلباتها الكثيرة . واضاف خلال هذه العطلة عملتُ انا واخي كعمال تنظيف في منطقتنا بعد ان اعلن المجلس البلدي عن توفير فرص عمل . وبما ان الشباب والرجال يرفضون مثل هذه الاعمال ، فبالتأكيد سيتم تشغيلنا نحن الاطفال ، حيث ان اكبر طفل فينا عمره (١٥) عاماً وهناك مشرفون علينا اعمارهم تتجاوز الخمسينات وهم رجال كبار في السن لايستطيعون العمل ، مما يترتب عليه تحملنا لاعباء اكثر ، وهذا يتم تحت مرأى ومسمع اعضاء المجلس البلدي وموظفي امانة العاصمة .

وقال طفل آخر عمره (١٦) سنة ، لقد تركت المدرسة في سن العاشرة بعد ان اجبرني والدي على العمل لانه لايستطيع تغطية تكاليف معيشتنا ، وقد تنقلت من عمل الى آخر الى ان عملت مؤخراً في تنظيف الشوارع ، بعد ان كنت عاملاً في تنظيف احدى المطاعم براتب شهري لايتعدى (٣٠) شهرياً ولثمان ساعات يومياً ، وعملت صانعاً في ورشة حدادة في شارع الشيخ عمر الصناعي بمرتب اسبوعي مقداره (١٥) الف دينار ، واخيراً وجدت هذا العمل كمنظف في الشارع وهو افضل من سابقيه لانه لايوجد احد يتأمر عليك ولايوبخك وانما عليك تأدية المهام المنوطة بك والتي يتم توكيلها إليَّ من قبل مشرف العمل .

واشار المشرف على العمال وعمره (٤٤) عاماً ، بان معظم الاطفال الذين يعملون لا يجيدون القراءة والكتابة ، إذ تم توظيفهم بدلاً من ان يتسكعوا في الشوارع ويقوموا بأعمال غير اخلاقية ، وان مرتباتهم يتم صرفها لهم بشكل يومي وبدون اي تعقيدات .

واوضح بان بعض الاهالي هم من جلبوا ابنائهم لكي يعملوا منظفين وهم من يتسلمون رواتبهم عند نهاية الدوام ، مشيراً الى ان بعض الاطفال يأتي للعمل متذمراً بسبب إجباره من قبل ذويه على العمل ، الامر الذي يؤدي به الى الهروب في الساعات الاولى للعمل . وكان مكتب حقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة العاملة في العراق ، قد حذر في تقارير سابقة من هذه الظاهرة التي وصفها بالكارثة الانسانية بحق هؤلاء الاطفال الذين يعانون من مشاكل صحية واجتماعية صعبة ، فضلاً عن مستوى التعليم المتدني لهم . وقالت البعثة الدولية في احد تقاريرها " لقد زاد مشهد عمالة الاطفال في العراق ، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على هذه الشريحة من المجتمع التي لا بد من توفير كافة الظروف المناسبة لها لضمان مستوى معيشي ملائم ينعكس ايجابياً على حياتهم العامة (نجم ، الانترنت) .

الاسواق بيتهم الثاني ... عمالة الاطفال في كربلاء

في كربلاء تبدو عمالة الاطفال ظاهرة جلية في الاسواق ، إذ يبيع الاطفال اشياء خفيفة او يدفعون عربات خشبية او يعتلون سلعاً وبضائع لمحلات تجارية ، بينما يعمل بعضهم في صبغ الاحذية .

ويقول احد المواطنين إن (الظروف الاقتصادية الصعبة هي ما اجبر الاطفال على العمل) ، مضيفاً ان (بعض هؤلاء ترك دراسته ليعمل من اجل إعالة اسرته) . يحتاج الصغار الى ظروف طبيعية للنمو الجسدي والسلوكي ، ولا توفر الاسواق هذه الظروف ، فمن لا يعمل في مكان ثابت ويجوب الشوارع ترويجاً لبضاعته او بهدف الحصول على زبون ، واذا كان هذا الصغير ممن يدفعون العربات الخشبية ، كما ويقتر هؤلاء الصغار على انفسهم فلا يتناولون وجبات تتعدى الساندويشات الخفيفة ، واذا كان بالامكان معالجة الآثار الناجحة عن الاجهاد وسوء التغذية ، فمن الصعب معالجة النشئة الخاطئة التي تميز الصغار العاملين في السوق .

ويقول المواطن إن (عمل الاطفال في ظل الظروف الحالية جريمة لان تواجدهم في السوق لمعظم ساعات النهار وبعض من ساعات الليل تكون له آثار سيئة) ، مضيفاً ان هذه الآثار يمكن ملاحظتها من خلال ما وصفه بـ (سلوكيات الشارع التي تتصف بالتلون والتقلب) .

تحذر الباحثة النفسية في دائرة صحة كربلاء من الآثار السلوكية الخطيرة الناجمة عن عمل الاطفال في السوق ، كما تحذر من مخاطر تعرض الصغار للتحرش الجنسي الذي تقول إنه (سيترك آثاراً نفسية وسلوكية مدمرة عليهم طوال حياتهم) ، ولاسيما ان (في السوق ألواناً من الامزجة والسلوكيات ، وليس كل من في السوق يقدرون الصغار ويتعاطفون معهم ، وبالتأكيد سيتعرض هؤلاء الصغار وخصوصاً الفتيان الى التحرش الجنسي) .

اشارت تقارير احصائية صدرت مؤخراً الى ان نسبة (٢٣%) من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر ، بسبب شح المياه واضطرار الكثير من سكنة الريف الى الهجرة نحو المدن ، ويقول احد المواطنين إن (اغلب الصغار الذين يعملون في كربلاء هم من سكنة الاحياء الفقيرة وهم من ابناء الريف وكانوا يسكنون محافظات عراقية اخرى قبل مجيئهم الى كربلاء) .

بينما يقول مواطن آخر ان اعمال العنف التي حصدت الكثير من الرجال تركت اسرهم بلا معيل ما دفع صغارهم للعمل ، ولكن مواطن آخر له رأي يخالف الآراء المتقدمة ويقول : هناك اسر تزج اطفالها في السوق للتخلص من مشاكلهم ، بيد انه لا ينفي ان تكون (هناك اسر قد فقدت معيليها بسبب اعمال العنف ما جعلها تُجبر على تشغيل ابنائها) .

(عبد الواحد ، ٢٠٠٩ : بلا)

خلفية تاريخية لعمل الاطفال

قد يكون من المفارقات اللافتة للنظر ، ان قضية (عمل الاطفال) التي احتلت موقع الصدارة في اهتمامات الفكر الانساني / السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني ، منذ مطلع القرن التاسع عشر ، على المستويين الوطني والدولي ، لاتزال تحتل المكان ذاته من اهتمامات هذا الفكر ، مع اطلالة القرن الحادي والعشرين . وهذه المفارقة تدفع الباحث المدقق الى التساؤل عما اذا كانت هذه القضية (عصية) على الحل ، او ان القضية ليست كذلك ، بل كان الاخفاق نصيب الحلول التي اقترحت لها التي لم تكن صالحة للتعامل معها ، ومن ثم حلها حلاً جذرياً .

وفي مراجعة تاريخية لـ (عمل الاطفال) كظاهرة وقضية ، نجد ان التاريخ يؤكد لنا حقيقة ارتباطها بالثورة الصناعية ، وحيث ان بريطانيا كانت (مهد) هذه الثورة ، فهي قد شهدت (عمل الاطفال) بكثافة غير معهودة في قطاعي صناعة النسيج والمناجم ، ليبدأ بعد ذلك معدل مشاركة الاطفال في المجموعة العمرية (١٠ – ١٤) عاماً بالتناقص ليسجل نسبة (٣٠%) في العام (١٨٥١) ، ثم لينخفض الى نسبة (١٧%) في العام (١٩٠١) ، بعد ان تم توفير التعليم المجاني في البلاد في العام (١٨٧٠) .

وفي الولايات المتحدة بلغت نسبة مشاركة الاطفال (١٧%) في العام (١٩٠٠) في حين اشار اول تعداد في هذا الشأن اجري في فرنسا ان معدل مشاركة الاطفال في قوة العمل بلغ (٢٠%) في العام (١٨٩٦) .

ويرجع ارتباط (عمل الاطفال) بالثورة الصناعية الى عامل موضوعي ، ذلك لان هذه الثورة ادت الى حلول (الآلة) محل (الاداة) ، مما نتج عنه تناقص الاعتماد على القوة العضلية للعامل ، وهذا سمح باستخدام فئات جديدة من قوة العمل متمثلة بفئتي النساء والاطفال اللتين لم تكن قوتهما البدنية تسمح باستخدامهما على نحو واسع في الاعمال التي تحتاج الى جهد بدني كبير لادائها قبل اختراع الآلات .

وبدخول العمال من هاتين الفئتين الى سوق العمل – عرفت بريطانيا ظاهرة استخدام (اسرة العمل) بكامل افرادها في خدمة صاحب العمل ، وبرزت معها مساوئ هذا الاستخدام ، وصور شتى للاستغلال الذي مارسه اصحاب العمل لعمل الاطفال ، وكما كانت بريطانيا البيئة الاولى التي عرفت ظاهرة عمل الاطفال ، كانت هي ايضاً السباقة الى ان تتدخل حكومتها في الحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة ، مستخدمة التشريع اداة لتحقيق هذا الغرض ، فأصدرت في عام (١٨٠٢) قانوناً لحماية الاطفال العاملين – يشار اليه تاريخياً على انه يمثل اولى القواعد القانونية لتدخل الدولة في تنظيم علاقات العمل – واليه يرجع الباحثون تاريخ ميلاد قانون العمل ، كفرع جديد من فروع القانون ، إلا ان هذا القانون لم ينل نجاحاً يذكر في التطبيق ، على الرغم من ضيق نطاق تطبيقه .

ثم اعقبت الحكومة البريطانية ذلك القانون بخطوة اكثر نجاحاً تمثلت باصدار قانون في العام (١٨٣٣) عرف باسم قانون المصنع (The Factory Act) وقد تضمن ذلك القانون الذي كان

يطبق على مصانع النسيج ، العديد من الاحكام التي اريد بها حماية الاطفال العاملين منها : تحريم العمل الليلي على من تقل سنه عن ثماني عشرة سنة ، ومنع تشغيل الاطفال الذين تقل سنهم عن ثلاث عشرة سنة اكثر من تسع ساعات في اليوم ، وتحديد يوم عمل الاطفال بين الساعة الخامسة والنصف صباحاً والثامنة والنصف ليلاً ، وتخصيص ساعتين من يوم العمل لتعليم الاطفال القراءة والكتابة وتلقي الدروس الدينية في مدرسة تنشأ لهذا الغرض ، والى هذا القانون بالذات يرجع الفضل في انشاء (هيئة مفتشين) ، لاول مرة من اربعة اشخاص ، اوكلت اليها مهمة مراقبة تطبيق احكامه.

وتلت بريطانيا فرنسا في اصدار قانون لحماية الاطفال في العام (١٨٤١) ، كان يطبق على المصانع التي تستخدم اكثر من عشرين عاملاً ، وكانت اهم احكامه هي تلك التي قضت بحظر استخدام الاطفال الذين تقل سنهم عن ثمانية اعوام ، ومنعت تشغيل الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين (٨ ، ١٢) سنه اكثر من ثماني ساعات وقضت ايضاً بحظر تشغيلهم في العمل الليلي او في ايام الاعياد والعطلات ، كما قضت بعد جواز تشغيل الاحداث الذين تقل اعمارهم عن ست عشرة سنة اكثر من اثنتي عشرة ساعة يومياً ، وما لبث الاهتمام بالتنظيم القانوني لعمل الاطفال ، ان انتقل من المستوى الوطني الى المستوى الدولي ، فكان (عمل الاطفال) على رأس القضايا التي ناقشها اول مؤتمر دولي بحث امكانية وضع مستويات دولية لتنظيم علاقات عمل ، وهو مؤتمر برلين الذي انعقد في العام (١٨٩٠) ، حيث قرر : ان الاطفال الذين تقل سنهم عن الثانية عشرة يجب الا يسمح لهم بالعمل – كائناً ما كانت الظروف – كما لا يجوز السماح للاطفال الذين تزيد اعمارهم على ذلك بالعمل ليلاً ، او اكثر من ست ساعات عمل في اليوم ، كما قرر هذا المؤتمر حظر تشغيل الاطفال الذين تقل سنهم عن اربع عشرة سنة في المناجم .

واعدت الجمعية الدولية للحماية القانونية للعمال ، خلال انعقاد مؤتمرها الثاني في برن بسويسرا في العام (١٩١٣) ، مشروعين لاتفاقيتين دوليتين رقم (٥) و (٦) بشأن عمل الاطفال ، وما زال هذا الموضوع شاغلاً اساسياً للمنظمة في جميع جهودها ، وواحداً من المفردات الهامة على جدول اعمال مؤتمر العمل الدولي ، بعد ان تقرر اعتبار عمل الاطفال إحدى القضايا التي تتابع وفقاً لإجراءات المتابعة الخاصة باعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الاساسية في العمل .

وعلى المستوى العربي ، عنيت منظمة العمل العربية بعمل الاطفال ، واقرت معايير عربية بشأنه في المواد (٥٧ – ٦٤) من كل من اتفاقيتي مستويات العمل رقم (١) لعام (١٩٦٦) و (٦) لعام (١٩٧٦) ، ثم افردت اتفاقية خاصة بعمل الاحداث برقم (١٨) اقرها مؤتمر العمل العربي في دورة انعقاده في العام ١٩٩٦ (الياس ، ٢٠٠٨ : ٤٦ – ٤٨) .

حجم الظاهرة على المستوى العلمي

قدرت منظمة العمل الدولية حجم ظاهرة عمل الاطفال في العالم على النحو التالي :

- **عدد الاطفال في الفئة العمرية (٥ – ١٤) سنة الذين يعملون يقارب (١٨٦) مليون طفل .**
- **عدد الاطفال في الفئة العمرية (١٥ – ١٧) سنة الذين يعملون يقارب (٥٩) مليون طفل .**

وبذلك يقترب مجموع الاطفال العاملين في العالم من الفئتين العمريتين (٢٤٥) مليون طفل .. ويمثل هذا العدد نسبة (١٦%) من مجموع اطفال العالم.

- **وتشير تقديرات المنظمة الى ان (١٧٨.٩) مليون طفل من العاملين يعملون في اسوأ اشكال عمل الاطفال ، منهم (١٧٠.٥) مليون طفل يعملون في (عمل خطر) ، والباقون وعددهم (٨.٤) مليون طفل يعملون في اعمال تدخل تحت الانواع الاخرى من اسوأ اشكال عمل الاطفال .**

وفي توزيع الاطفال العاملين على مناطق العالم المختلفة تشير المنظمة الى ان (عمل الاطفال) موجود في مختلف مناطق العالم ، بقدر او بآخر ، ولهذا فهو لا يقتصر على البلدان النامية او الفقيرة وفي هذا الشأن تتراوح تقديرات المنظمة لحجم الظاهرة وبالتحديد في الفترة العمرية دون الرابعة عشرة ، بين (٣%) في الدول المتقدمة و (٤%) في البلدان الانتقالية ، بينما ترتفع هذه النسبة الى (٢٠%) في الدول النامية .

وهذه الفروقات الكبيرة في حجم الظاهرة ، هي فروقات ذات دلالة في التأشير الى اسباب الظاهرة في كمها وكيفها .

وفي تفصيل النسبة الخاصة بالدول النامية ، تشير تقديرات المنظمة الى ان نسبة الاطفال العاملين في الدول النامية من الفئة العمرية (٥ – ١٤) سنة الى المجموع الكلي للاطفال فيها تتوزع على النحو التالي :

- **آسيا والمحيط الهادي (١٩%)**
- **امريكا اللاتينية والكاريبي (١٦%)**
- **افريقيا جنوب الصحراء (٢٩%)**
- **الشرق الاوسط وشمال افريقيا (الدول العربية ١٥%) .**

وراجعت المنظمة الدولية تقديراتها لحجم الظاهرة بعد اربع سنوات في تقريرها (وضع حد لعمل الاطفال : هدف في المتناول) لاحظت بان عدد الاطفال العاملين الكلي انخفض في العام (٢٠٠٤) عما كان عليه في العام (٢٠٠٠) من (٢٤٥) مليون طفل الى (٢١٨) مليون طفل ، عدد العاملين في الاعمال الخطرة من (١٧٠.٥) مليون طفل ، وفي تفصيل معدلات الانخفاض الحاصل في حجم الظاهرة تشير المنظمة الى ما يلي :

- **انخفض عدد الاطفال العاملين الكلي خلال ٤ سنوات بنسبة ١١% .**
- **انخفض عدد الاطفال الذين يؤدون اعمالاً خطرة بنسبة ٢٦% .**
- **انخفض عدد الاطفال في المجموعة العمرية (٥ – ١٤) سنة بنسبة ٣٣% .**

اشارت المنظمة ان هذا الانخفاض يطرأ في وقت نشهد فيه التزاماً متزايداً من اجمل القضاء على عمل الاطفال ، وقبولاً بالتدابير السياسية التي تسهم في تخفيض عدد الاطفال في العمل .

ومع احترام وجهة النظر هذه ، إلا إننا نرى ان ما انطوت عليه من تبريرات فيها قدر كبير من الطوبائية التي لا تستند الى اية ارضية عملية ، فمهما بالغنا بأهمية تأثير ما اشار اليه التقرير على حجم الظاهرة باتجاه تقليصها ، فانه لا يمكننا من قبول ان يصل بنا الى قناعة بانخفاض نسبة عمل الاطفال في الفئة العمرية (٥ – ١٤) سنة بنسبة (٣٣%) ، لان هذا سيقودنا حتماً الى وهم مفاده انه بعد ثمان سنوات ستنخفض هذه النسبة الى (الصفر) مادامت انخفضت بنسبة ٣٣% خلال اربع سنوات وهذا ما لايقبله عقل ولا منطق.

واغلب الظن ان ما توصل اليه التقرير من تشخيص الانخفاض الكبير في حجم ظاهرة عمل الاطفال عالمياً ، يرجع الى اسباب تتعلق بعدم دقة البيانات ، واستنادها الى مفاهيم مرجعية مختلفة والى صعوبات في التنسيق بينها ، وهذه كلها كانت وما زالت مصدر شكوى في كل الاحصاءات العالمية ، وفي النتائج المستخلصة منها (الياس،٢٠٠٨ : ٤٨- ٥٠).

استغلال الاطفال اقتصادياً

إن استغلال الاطفال الاقتصادي هو ان يكون هدف المستقبل جني الربح المادي بالدرجة الاولى.

يشمل استغلال الاطفال اقتصادياً ، استغلالهم في الزراعة والصناعة والخدمات .

يشمل استغلال الاطفال في الاعمال الزراعية ، قيامهم بأعمال زراعية لاتتناسب مع عمرهم ، وفي ظروف صعبة ، مما يشكل انتهاكاً لحقوقهم الاساسية بالرغم من ان معظم القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية تستثني العمل الزراعي من نطاق تطبيق احكامها.

اما استغلال الاطفال في الصناعة ، فهو يعني استغلالهم في القطاع الصناعي (المصانع ، المعامل ، المناجم ، والزراعات الصناعية ....) سواءً اكانت تقوم به شركات او افراد .

كما يشمل استغلال الاطفال في الخدمات ، استغلالهم في تلبية حاجات الكبار ورغباتهم بغض النظر عن تأثيرها على مشاعر ومستقبل هؤلاء الاطفال ، وبغض النظر عن مراعاة حقوقهم كأطفال او إعارة اي إكتراث لنتائج هذا الاستغلال .

لذلك سنقسم استغلال الاطفال اقتصادياً الى :

اولاً : استغلال الاطفال في الزراعة والصناعة .

ثانياً : استغلال الاطفال في الخدمات .

اولاً : استغلال الاطفال في الزراعة والصناعة

سنذكر في استغلال الاطفال في الزراعة والصناعة :

أ- استغلال الاطفال في الزراعة :

إن ما يقدر بمئة وسبعين مليون طفل يعملون بالزراعة حول العالم ، اي ما يشكل ٧٠% من مجموع الاطفال العمال ، والجدير بالذكر ان الاحصاءات لاتكون عادةً دقيقة ، لانها غالباً ما تستند الى وثائق وزارات العمل ، ومن الطبيعي ان تكون هذه الوثائق لاتعكس العدد الدقيق

لاطفال العالم العاملين في الزراعة وغيرها ، لان من يريد استغلال الاطفال لا يُصرّح عنهم ، ولان الاطفال العاملين في الزراعة او غيرها ، هم عادةً اطفال محجوبون مقصيون .

إن معظم الاطفال العاملين في الزراعة هم من ابناء العمال الزراعيين المهاجرين ، الذين يعيشون في ظروف معيشية قاسية ويعملون في ظروف خطرة .

لذلك سنتطرق الى مشكلة عمالة الاطفال في الزراعة من خلال :

١. ظروف العمل .
٢. ظروف المعيشة .

١- ظروف العمل .

- عمر الاطفال العمال ودوام عملهم :

إن الاطفال الذين يعملون في الزراعة عادةً ما يبدأون العمل في سن مبكرة ، ويعملون لاثنتي عشرة ساعة في النهار او اكثر .

ففي الهند مثلاً إن الاطفال الرقيق العمال ، يبدأون العمل بسن الحادية عشرة ، وغالباً ما يعملون لست عشرة او سبع عشرة ساعة يومياً . من الساعة الخامسة او السادسة صباحاً وبشكل متواصل حتى الساعة التاسعة او العاشرة مساءً ، وبعضهم يعمل (٣٦٥) يوماً في السنة .

اما في الاكوادور ، فالاطفال العاملون في حقول الموز يبدأون العمل من سن العاشرة او الحادية عشرة ، وبعضهم يبدأ العمل من سن الثامنة ، وبالرغم من ان البعض يعمل لخمس ساعات فقط في اليوم ، إلا ان منظمة مراقبة حقوق الانسان ، لاحظت ان الاغلبية الساحقة من الاطفال العمال تعمل تسعاً او ثلاث عشرة ساعة في اليوم .

اما في الولايات المتحدة فالاطفال الذين قابلتهم منظمة مراقبة حقوق الانسان بدأوا العمل في الحقول بسن الثانية عشرة ، ويعملون لاثنتي عشرة ساعة عادةً ، اما في المواسم فيعملون لاربع عشرة ساعة او اكثر ، يستهلون العمل في الساعة الرابعة فجراً ، ويمضون اكثر من ساعتين كل صباح ومساء مشياً من والى الحقول .

بينما يبدُا الاطفال المصريون عملهم في حقول القطن من سن السابعة والثانية عشرة ، يعملون عشرة اشهر في السنة ، إحدى عشرة ساعة يومياً وسبعة ايام في الاسبوع .

اما في غانا فتنتشر ظاهرة عمل الاطفال لساعات طويلة لدى صيادي الاسماك ، وعادة ما يعد صيادو الاسماك او الوسطاء الاهل بمبلغ يتراوح بين (٢٠ ، ١٢) دولاراً ، إضافة الى الاجور في المستقبل مقابل اطفال قد تتدنى اعمارهم حتى اربع سنوات ، ونادراً ما يتلقى الاهل غير المبلغ الاول ، ويتعرض الاطفال للضرب والتجويع ، والصيادون يفضلونهم لايديهم الصغيرة ويجبرونهم على الغوص لتخليص الشباك من الصخور .

وتقدر منظمة العمل الدولية ان مليوناً و٣٠٠ الف طفل غاني دون سن الثامنة عشرة يعملون في بساتين الكاكاو وصيد الاسماك .

إن استبعاد الاطفال العاملين في الزراعة من نطاق قوانين العمل ، وتقرير احكام اقل تشدداً حيال العمال الزراعيين من تلك المقررة للعمال الصناعيين ، شجع انخراط اعداد كبيرة من الاطفال العمال في الزراعة .

المخاطر المحدقة بهم :

١ – التعرض للمبيدات :

ان اكثر المخاطر التي تهدد صحة الاطفال العمال الزراعيين هو تعرضهم للمبيدات – حيث يسجل ، وخاصة في الاكوادور ومصر والولايات المتحدة ، قيام الاطفال بأعمالهم في الحقول المرشوشة مباشرة بعد عمليات الرش ، او حتى قيامهم بأعمالهم بالتزامن مع عمليات الرش ، وغالباً ما يصيب هؤلاء حالات مرضية قاسية ، كالصداع ، والحمى ، والغثيان والطفح الجلدي ، ويمكن ان يؤدي هذا التعرض للمبيدات للغيبوبة والموت ، كما ان لهذا التعرض عوارض على المدى الطويل بما فيها السرطان ، الخلل الدماغي ، تدني الخصوبة والتشوهات الخلقية .

لا يعلم الاطفال عن مخاطر هذه المبيدات ، او كيف يحمون انفسهم ، في حال التعرض لهذه المبيدات .

إن التعرض للمبيدات يشكل خطراً داهماً بالنسبة للاطفال ، لان اعضائهم مازالت في طور النمو ، وبالتالي اقل قدرة على طرد السموم من الجسم ، كما ان وتيرة تنفسهم اسرع من تلك للكبار ، مما يجعلهم يتنفسون ويمتصون السموم الكيميائية باستمرار .

٢ –الاصابات الجسدية :

بالاضافة الى حتمية التعرض للمبيدات السامة يعاني الاطفال العمال في الزراعة من نسبة عالية من الاصابات الجسدية ، فهم يعانون باستمرار من الجروح بالادوات الحادة ، كالسكاكين وغيرها ، والوقوع عن السلالم وغيرها ، وآلام الظهر المتأتية عن حمل المنتوجات ، وربما الموت او التشوه تحت عجلات الآليات الزراعية ، حيث يسجل في الولايات المتحدة وحدها اكثر من مئة الف اصافة .

٢ – قلة مياه الشرب :

إن الاطفال الذين يعملون في الزراعة ، عادةً ما يتعرضون لاشعة الشمس الحارقة ، مما يجعل حاجتهم الى المياه ملحّة لتبقى صحتهم سليمة .

إن عدم تناول المياه بالكميات الضرورية يؤدي بحسب رأي الخبراء الى افتقار الجسم الى عنصر حيوي جداً ، وبالتالي الى امراض متعددة منها الموت او الشلل الدماغي .

٣ – سوء المعاملة والتحرش الجنسي :

إن اخطر ما يتعرض له الاطفال الذين يعملون بالزراعة هو التعرض للضرب باستمرار والتحرش الجنسي ، فالاطفال العمال يحبون ناظري العمل الذين يضربونهم اقل من غيرهم .

كما ان الفتيات يتعرضن للتحرش والاغتصاب من قبل اصحاب الاراضي او المتعاقدين معهم او ناظري العمل ، واذا رفضن الاستجابة تعرضت عائلاتهن للادراج على اللائحة السوداء او الاذى الجسدي .

٤- تأثير العمل على التعليم :

إن للعمل بشكل عام تأثيراً كبيراً على مسيرة الاطفال العلمية ، ففي مصر مثلاً ان معظم الاطفال يعملون خلال فصل الصيف اي في العطلة الصيفية ، ولكن في حالات اخرى يترك العمل آثاراً خطيرة على تعليم الاطفال . فالعمل لساعات طويلة يدفع الاطفال الى تفويت فرصة حضور الدروس فيرسبون في صفوفهم ومن ثم يتركون المدرسة .

٢- ظروف المعيشة

١- الظروف الاقتصادية :

إن احد اهم اسباب تدهور احوال الاطفال وعائلاتهم المعيشية وهو فائض العمال في هذا القطاع فتدفق العمال من خارج البلاد بوثائق او دونها ، يؤدي الى خفض اجرة العامل . اما السبب الثاني فهو عدم دخول هؤلاء في النقابات الزراعية . اما السبب الثالث هو عدم توظيفهم من قبل ملاكي الاراضي انما من قبل مُعاقدين يتقاضون ٢٠% من رواتب العمال ، لان هذا يوفر على الملاكين مسؤولية ومشقة توظيف ودفع اجور العمال إفرادياً وتخليص معاملات الهجرة لهم .

إن الظروف الاقتصادية الصعبة للعمال الزراعيين تتلخص في الوقائع التالية :

- **هناك انخفاض شديد في اجر الساعة ، إذ إن هذا الاجر المعلن والمبالغ فيه يقسم على ثماني ساعات عمل ، بينما في الحقيقة إن يوم العمل يمتد الى ١٢ او ١٤ ساعة عمل.**
- **في المواسم الزراعية يعمل المزارعون بما فيهم الاطفال ١٢ او ١٤ ساعة يومياً ، سبعة ايام اسبوعياً دون اي زيادة في الاجر .**
- **إن معدل مدخول العمال الزراعيين هو الادنى بين سائر فئات العمال .**
- **إن عدد العائلات التي تعمل في الزراعة وتعيش الفقر المدقع تتزايد بشكل مخيف .**

٢- الظروف الصحية والاجتماعية :

إن الاجور المتدنية وظروف العمل القاسية يشكلان العامل الاساسي لانتشار الامراض بين صفوف العمال الاطفال وعائلاتهم ، ومرة جديدة كل ذلك بسبب استثنائهم من قوانين العمل .

إن عمل الاطفال في الزراعة يحرمهم حقهم بالنماء السليم والتعلم والصحة والراحة ، ويرمي بهم في الاشغال الشاقة والاستغلال الاقتصادي ، بما يتعارض مع احكام اتفاقيتين حقوق الطفل واسوأ اشكال عمل الاطفال ١٩٩٩ ، اللتين منعتا عمل الاطفال بظروف شاقة .

(المهتار ، ٢٠٠٨ : ١٥ – ١٨)

ب. <u>استغلال الاطفال في الصناعة</u> :

يشمل عمل الاطفال في الصناعة ، عمالة الاطفال في المصانع والمقالع والمناجم والزراعات الصناعية .

تنتشر عمالة الاطفال في المقالع والمناجم وفي الزراعات الصناعية بشكل اكبر مما تنتشر في المعامل ، وذلك لان الدول غالباً ماتفرض رقابة مشددة على المصانع ، ولكن هذا لا يعني ان الاطفال لا يساهمون بشكل كبير في بعض الصناعات ، وخاصة في المؤسسات العائلية الصغيرة التي

لاتتحمل رواتب العمال الكبار ، وفي صناعة السجائر ، وحياكة السجاد والحرير ، وصناعة الكبريت ، وصناعة الآجر والقرميد والطوب .

إن حجم عمالة الاطفال في الصناعة لم يتقلص مع التطور الصناعي والتشريعي ، بل تزايد مع تزايد الحجم السكاني ، وذلك تبعاً لعدم اشباع آليات اجتماعية وتشريعية ناجحة ، وتبعاً لتزايد الفروقات الاجتماعية مع عصر العولمة وعصر الآلات والشركات العملاقة ، وتزايد حجم الوفيات بمرض الايدز في افريقيا الجنوبية والغربية مما يدفع الاطفال الايتام الى الانخراط بسوق العمل بغض النظر عن ظروف ونتائج هذا العمل .

إذاً تتوزع عمالة الاطفال في الصناعة بشكل اساسي في المناجم والمقالع وفي الزراعات الصناعية وخاصة زراعة الكاكاو .

١- عمالة الاطفال في المناجم :

يستخدم الاطفال وخاصة الاطفال المهاجرين في مناجم الحديد وغيرها من المواد الاولية وفي مقالع الغرانيت ، إذ تنتشر عمالة الاطفال بكثرة في المناجم حول العالم وخاصة في الهند .

من الصعب إحصاء عدد الاطفال الذين يعملون في المناجم والمقالع بشكل دقيق ، ولكن تشير الدراسات كلها الى إن حجم عمالة الاطفال في المناجم بلغ حجماً مقلقاً وينذر بالخطر المحدق .

إن النسبة الكبيرة من عمال المناجم هي من الاطفال ، بما يقدر نسبته بالنسبة الى الكبار بمعدل ٣ صغار مقابل ٢ كبار .

إن الاطفال عمال المناجم يقومون بأعمال شاقة وخطرة ، كأعمال الحفر ، وتكسير الصخور ، واعمال النخل ، وتحميل الشاحنات ، والردم ، ونقل المواد الخام ، وتنظيف الشاحنات ، ويأتون بجميع الاعمال التي تتطلبها الاعمال المنجمية .

كما يشترك الاطفال في مقالع الغرانيت في جميع الاعمال التي تقتضيها طبيعة العمل من نشر ألواح الغرانيت وتلميعها .

يقوم الاطفال بالاعمال المنجمية دون اية حماية جسدية ، إذ يعملون بأيديهم الندية لتكسير الصخور بالمطارق ، لذلك فان ايديهم مليئة بالجروح والبثور ، ويشكون من انهم لايستطيعون ان يتناولوا الغذاء او يحملو اي شيئ بأيديهم بعد ان يبدأو العمل .

تستمر الاعمال المنجمية طيلة فترة ثمانية اشهر في السنة ، ولا يستخدم اصحاب المناجم عمالاً ثابتين لتلافي اي التزامات قانونية تجاههم ، إذ يقوم بعض اصحاب المناجم باستقدام الاطفال الى المناجم المختلفة وفق شروط العقد ، ويقومون بردهم الى ديارهم بعد اسبوع او شهر او اكثر .

إن معظم الاطفال يتركون المدارس بشكل نهائي للالتحاق بالعمل في المناجم ، إذ ان مواقع المناجم بعيدة عن القرى ، وبالتالي يتعذر على هؤلاء الاطفال الالتحاق بالمدارس .

٢- عمالة الاطفال في الزراعات الصناعية :

تتركز عمالة الاطفال في الزراعات الصناعية بمعظمها في زراعة الكاكاو في غرب افريقيا ، وخاصة في ساحل العاج ، إذ تستقدم المصانع في هذا البلد اطفالاً ما بين عمر ١٢ و ١٦ سنة

كعبيد من دول بانين وتوغو ومالي ، ويتم شراء الطفل بمبلغ زهيد او يغدق التجار عليهم الوعود بعمل مأجور او بالايواء والعلم ولكنهم بالفعل يخضعون للعمل المضني والاستغلال السافر في حقول الكاكاو .

يعد ساحل العاج من اكثر الدول انتاجاً وتصديراً لحبوب الكاكاو وتنتج غرب افريقيا تقريباً ٥٠% من منتوج الكاكاو في العالم .

كما تنتشر عمالة الاطفال في غابات البن في البرازيل وغيرها من دول امريكا الجنوبية ، ولكن لاتوجد احصاءات دقيقة عن حجم هذه العمالة في هذا القطاع .

إن حجم ظاهرة عمالة الاطفال في الزراعة والصناعة بلغ حجماً يهدد المجتمع البشري بغدٍ اكثر شحوباً ، ولاتوجد معالجات جدية في هذا الاطار إذ ان الوسائل المتبعة عالمياً حتى اليوم لاتزال غير كافية للقضاء على هذه الظاهرة ، وبالرغم من ان جميع الدول تقريباً سنت قوانين تمنع استخدام الاطفال قبل سن معينة ، فان جميع هذه التشريعات تستثني بعض القطاعات من احكامها وخاصة القطاع الزراعي ، وهي قطاعات تتركز فيها عمالة الاطفال بشكل اساسي .

ثانياً : <u>استغلال عمل الاطفال كخدم في المنازل</u>

نقصد بعمل الاطفال في المنازل ، قيام اشخاص دون ١٨ سنة بأعمال منزلية لدى اشخاص لايمتون اليهم بصلة القربى الوثيقة ، كالقيام باعمال التنظيف الروتينية ، والطهو ، والكي ، الاعتناء بالاطفال ، تنفيذ اوامر اهل المنزل ، وتشمل ايضاً مساعدة الموظف او صاحب العمل بمهنته اذا كان يقوم بها في المنزل .

وتشمل فئة الاطفال خدم المنازل ، الاطفال الذين يأخذون اجراً مقابل عملهم او الذين يعملون مقابل المأكل والملبس ، والمسكن .

إن معظم الاطفال خدم المنازل هم من الاطفال الاناث ، إذ يدفع بعض الاطفال الاناث الى العمل كخدم في المنازل بدءاً من عمر السبع سنوات ، ويحرمن من اي فرصة للالتحاق بالمدارس ، يعزلن عن عائلاتهن ، ويحرمن من بناء صداقات تتناسب مع اعمارهن ويخضعن لإدارة رب المنزل الكاملة .

يعمل الاطفال في المنازل بشروط شبيهة بشروط العبودية ، وظروف استغلالية محضة ، إذ إن هؤلاء الاطفال معزولون محجوبون مقصيون ، بعيدون عن اجهزة الرقابة خلف ابواب المنازل.

يقوم الاطفال الخدم في البيوت باعمال شاقة لاتتناسب مع اعمارهم ، وعليهم ان يبقوا مستعدين لتأدية الاعمال التي تطلب منهم طيلة الليل والنهار ، لان العديد منهم يعيش ويعمل في منزل مخدومهم ، إذ عليهم ان يكونوا آخر من ينام واول من ينهض من النوم ، ودون اي تحديد لساعات العمل ، ودون منح اي يوم عطلة .

تعتبر ظروف عمال المنازل شاقة وخطرة ، إذ ينظفون بمواد كيميائية خطرة في بعض الاحيان ، ويعملون على آلات حديثة دون تمرين ويتعرضون لخطر الايذاء من جراء حمل الاشياء الثقيلة او

تنظيف اماكن عالية او صعبة المنال ، وذلك دون ادنى حماية ، كما يولون حماية ارباب العمل والعناية بهم دون اي تدريب على ذلك ، ويتعرضون للضرب اذا فشلوا باداء مهامهم .

إن عمل الاطفال في المنازل ينتهك حق الاطفال بالتعلم والنماء والسلامة الجسدية والعيش في كنف العائلة بسلام وامان ، كما يعرضهم للاستغلال الاقتصادي والاشغال الشاقة ، بما يتعارض مع اتفاقية حقوق الاطفال التي تمنع استغلال الطفل الاقتصادي وتشغيل الاطفال في الاعمال الخطرة ، وبما يتعارض مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٨٢) التي تمنع استخدام الاطفال في اعمال شاقة تؤذي سلامتهم واخلاقهم .

إن قوانين العمل لاتشمل بنطاق تطبيقها عمال المنازل او الخدم في البيوت ، مما يتركهم عرضة للاستغلال الشرعي ويؤدي الى تفاقم المشكلة ويجعل حلها مستعصياً .

إن تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن بشكل فعّال ودقيق قد يساهم في تقليص حجم هذهِ المشكلة . (المهتار ، ٢٠٠٨ : ١٥ – ٢٢)

<u>اسباب عمل الاطفال</u>

تلعب العديد من الاسباب دوراً فاعلاً في زيادة عدد الاسر الفقيرة في المجتمع ، ومن ثم في اتساع حجم ظاهرة عمل الاطفال ، ومن هذه الاسباب :

١- ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يؤدي الى ارتفاع في معدلات البطالة ، ويزيد من معدل الاعالة .

٢- السياسات المالية والنقدية التي تنتج عنها معدلات عالية من التضخم التي يترتب عليها فقدان الدخول نسبة حيوية من قيمتها الحقيقية ويخفض قدرتها الشرائية .

٣- التغير في السياسات الحكومية وتحولها نحو سياسات اقتصاد السوق ، وتخليها عن سياسات الدعم المحقق لغايات اجتماعية لصالح محدودي الدخل .

٤- ما ينشأ من آثار الازمات المالية والاقتصادية ، مثلاً : الازمة الآسيوية في عامي (١٩٩٧ – ١٩٩٨) والكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات) والحروب او الاحتلال الاجنبي (العراق مثلاً منذ عام ١٩٨٠ وحتى الان) ، والاضطرابات الاهلية والنزاعات الداخلية وما اكثرها على مستوى العالم – وفي الدول العربية على وجه خاص (السودان – الصومال – لبنان – اليمن) . إذ تتعطل بسببها نظم الحماية الاجتماعية ويشمل دور مؤسسات التعليم ، ويضطر الاطفال لذلك الى التوجه مبكراً الى سوق العمل .

٥- ويأتي في المرتبة الثانية من الاسباب الفاعلة في وجود ظاهرة عمل الاطفال فتحديد حجمها (نظام التعليم) ، حيث تقوم علاقة مباشرة بين وجود هذا النظام وفاعليته وطبيعة وماهية الخدمات التي يقدمها الى المستفيدين منه والبيئة التي يوفرها لهم وبين توجه الاطفال في سن مبكرة الى سوق العمل .

يبتعد الاطفال عن المدرسة ويتوجهون الى العمل في هذه السن لاسباب عديدة اهمها :

١- الفشل الدراسي ، وهذا الفشل تكمن مسبباته في الطفل ذاته ، حيث يفتقد الى العنصرين الاساسيين للانجاز الدراسي او احدهما ، وهما (الرغبة في الدراسة) و القدرة على الوفاء بمتطلباتها الذهنية ، وحين يجد الطفل نفسه عاجزاً عن تحقيق قدر مقبول من هذا الانجاز ، يضطر في العادة الى ترك الدراسة والتوجه مبكراً الى سوق العمل .

٢- البيئة المدرسية الطاردة ، إذ تتسبب البيئة المدرسية في الكثير من الحالات في الدفع بالاطفال بعيداً عنها ، مما يضطرهم الى تركها والتوجه المبكر الى سوق العمل ، وتكون البيئة المدرسية (طاردة) للتلاميذ حين لاتتوفر فيها المستلزمات الدنيا لحياة مدرسية ملائمة ، او عندما تستعمل فيها اساليب تربوية غير ملائمة .

٣- عجز الاسرة عن تحمل تكلفة التعليم ، شهدت الكثير من الدول تحولاً حوهرياً في سياسات الدولة الخاصة بالتعليم ، وتخليها عن (دعم) الخدمات الخاصة بهِ لتمكين الاطفال من الحصول عليه مجاناً ، او على نحو شبه مجاني ، باعتبار ذلك حقاً لهم تجاه الدولة – وواجباً على الدولة تجاههم .

ونجم عن تحول الدولة من نهج دعم التعليم الى توفيره للراغبين فيه مقابل ثمن يساوي تكلفته الحقيقية ، او يزيد عليها في حالة تقديمه من قبل مؤسسات تعليمية خاصة تسعى الى تحقيق الربح ، ان عجزت اعداد كبيرة من الاسر عن تمكين اولادها من الالتحاق بالمدارس ، او انها اضطرت الى الدفع بهم الى ترك الدراسة في مراحل مبكرة جداً ، ومن ثم التوجه بالضرورة الى سوق العمل .

وتترتب على ما تقدم ، نتائج بالغة الخطورة على حاضر ومستقبل مجتمعات الدول التي عانت من المشكلة المذكورة ، وابرز هذه النتائج :

الاولى : ارتفاع معدلات الامية ، بعد ان كانت معدلاتها قد تناقصت الى حدٍ كبير باعتماد سياسات التعليم المجاني والالزام بالتعليم في مرحلته الاساسية وتنفيذ برامج وطنية لمحو الامية الكبار ، وذلك بسبب عدم التحاق اعداد كبيرة من الاطفال – في عمر الدراسة – بالمدارس ، او تسربهم منها بعد التحاقهم بها لفترة قصيرة ، نتيجة عدم قدرة الاسرة على تحمل دراسة اطفالها .

الثانية : ان عدم تمكن الاسرة من تحمل تكلفة تعليم جميع اطفالها ، تسبب بالضرورة في حرمان الفتيات – بنسبة اعلى من الصبيان – من فرص التعليم لان هذه الاسرة عندما تضطر الى – المفاضلة – في إعطاء هذهِ الفرص لاطفالها ، تميل الى اعطائها للصبيان منهم دون الاناث .

الثالثة : ان عدم تمكن الاسرة من تحمل تكلفة تعليم اطفالها ، قد يضطرها – بعد ان تهيأت في المجتمعات المعاصرة مستويات مختلفة من التعليم من حيث النوعية والكلفة – الى اختيار الحاقهم بمؤسسات التعليم (الارخص) الذي تتناسب تكلفته المالية مع قدراتها الذاتية ، وهذا النوع من التعليم ومؤسساته لايوفران بيئة نمو نفسي وتربوي ملائمة للاطفال ، ولايمدانهم بمستوى معرفي ومهاري رفيع ، كما يفترض ان تكون الحال في مؤسسات التعليم الاعلى تكلفة .

وهذه الصورة لواقع التعليم المعاصر التي يراد لها ان تستقر في مجتمعاتنا تهدد في تقديرها باحتمالات ضرر اقتصادي واجتماعي خطير في ابعاده ، لانها ستكرس واقعاً لتعليم ذي صفة

(طبقية) لايوفر للفقراء إلا المستوى الادنى من المعرفة والمهارة ، بينما يُكّن المقتدرين مالياً من الحصول على المستوى الافضل منهما ، وهذا بذاته يفرز مستقبلاً طبقياً لتركيبة مجتمعية لاتتيح لافرادها فرصاً متكافئة في الحصول على المهن والدخول – والبيئة التي يوفرها التعليم الرخيص ، يمكن ان تتحول من بيئة طاردة للاطفال من المدرسة الى سوق العمل .

٤- حاجة الاسرة الاقتصادية الى الدخل المتحقق من عمل الطفل ، حيث تكون هذه الحاجة بحد ذاتها ، في حالات كثيرة الدافع الذي يدفعها الى ان تنتزع طفلها من التعليم لتدفع به الى العمل ، ليس لانها لاتتمكن من تحمل تكلفة تعليمه ، وانما لانها لا تملك دخلاً يحقق لها الوفاء بأدنى متطلبات معيشتها . وقد تلعب الكثير من الاسباب – الطارئة – على الاسرة دوراً في خلق هذه الحاجة ، كحالات فقدان دخل الاب المفاجئة نتيجة الوفاة ، إذ تزيد هذه الحالات في زمن الحروب والاضطرابات الاهلية والنزاعات المسلحة (نذكر هنا بما تشير اليه بعض التقديرات من وجود (٢.٣) مليون ارملة في العراق – مما يعني ان عدداً مماثلاً من الاسر فقد معيلة ، بسبب الحروب المستمرة منذ اكثر من ربع قرن) او حالات تعطل المعيل المفاجئة او عجزه عن العمل ، مع الافتقار الى مظلة حماية اجتماعية تضمن دخلاً بديلاً للاسرة ، او عدم فاعلية شبكات الحماية في حالة وجودها .

٥- الموقف الاجتماعي من تعليم الاطفال ، يلعب الموقف الاجتماعي – السلبي – عموماً ، من تعليم الاطفال في سن الدراسة ، دوراً هاماً في توجه الاطفال الى سوق العمل بدلاً من مقاعد الدراسة ، وينبني هذا الموقف السلبي عادة على مقدمات تفترض عدم الجدوى الاقتصادية لتعليم الاطفال ، ومثل هذه المقدمات تتوفر في المجتمعات التي لا يُعد التعليم فيها عنصراً جوهرياً في تحديد مقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد ، ويزداد هذا الموقف الاجتماعي سلبية ، كلما ارتقت الشرائح غير المتعلمة في مراتب سلم الدخل في المجتمع ، متفوقة في ذلك على الشرائح المتعلمة.

وفي مثل هكذا مجتمعات لاتجد الاسرة حرجاً في عدم إرسال اطفالها في عمر الدراسة الى المدرسة ، وتدفعهم الى العمل المبكر ، لان ما تقوم به يُعد سلوكاً اجتماعياً مقبولاً لا يترتب عليهِ اي حرج اجتماعي (الياس ، ٢٠٠٨ : ٥٢ – ٥٤) .

<u>لماذا يعد عمل الاطفال مشكلة</u> :

من خلال المراجعة التاريخية واستعراض الواقع المعاصر اللذين قدمناهما لظاهرة عمل الاطفال ، يمكن الاستنتاج بان العالم تعامل مع (عمل الاطفال) على انه ظاهرة سلبية ترقى الى مستوى المشكلة الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا فانه لابد من السعي الى القضاء عليها تماماً ، او في الاقل الحد منها ، بحظر هذا العمل في حالات ، وتقييده بقيود قانونية في حالات اخرى .

إلا ان المهم في هذه المسألة ، ان عمل الاطفال لا يحظر ولا يقيد قانوناً لانه (غير مشروع) في ذاته ، ذلك لان الاطفال العاملين في الغالب يؤدون عملاً مشروعاً – بوصف المشروعية القانونية ، مع الاشارة الى انهم قد يؤدون في بعض الحالات اعمالاً تعد غير مشروعة بهذا الوصف ، كما

يحصل في حالات استخدامهم في اعمال جنسية او إباحية او في صناعة المخدرات او تسويقها والاتجار بها .

وعليه ، فان الاطفال الذين يؤدون اعمالاً في قطاعات الصناعة او الزراعة او التشييد او الخدمات .... الخ ، إنما يؤدون في الاصل اعمالاً مشروعة قانوناً ، إلا إنها تفقد هذه الصفة حين يحظرها القانون او يقيد إداءها بشروط معينة ، تحقيقاً لغايات اجتماعية عليا ، وحماية لمصلحة المجتمع عموماً .. ويدور الحظر والتقييد القانوني لعمل الاطفال – كقاعدة – حول معيار (السن) ، ذلك لانه اصبح من المستقر على المستويين الدولي والوطني ، ان عمل الاطفال – دون سن معينة – يجب ان يقيد عمل الطفل بعدّة قيود تلائم بين العمل والقدرات البدنية للطفل .

وهكذا يمكن ان نشير الى ان الذي يحكم مشروعية عمل الاطفال يتمثل في جملة مفاهيم تشكل بمجموعها (منظومة قيمية) تترسخ في ضمير الجماعة الاجتماعية تقوم على الاتي

١- إن المرحلة العمرية الاولى من عمر الطفل يجب ان تكرس على نحو مطلق لتوفير بيئة نمو ذهني وبدني واخلاقي تضمن تكوين شخصية سليمة عقلياً وبدنياً وسلوكياً من جهة ، إضافة الى تمكين الطفل في هذه المرحلة من اكتساب معارف ومهارات من خلال مرحلة التمدرس الاولى من جهة اخرى .

ويترتب على ذلك ، مع مراعاة ضعف القدرات البدنية للطفل خلال هذه المرحلة ، وجوب حظر عمل الطفل خلالها حظراً مطلقاً بحيث لايجوز تشغيله في اي عمل من الاعمال .

٢- ان المرحلة العمرية الثانية من عمر الطفل ، وهي المرحلة التي تكون خلالها قدراته العقلية والبدنية والسلوكية قد نمت بقدر معقول ، – إلا إنها ما تزال غضة – ، واكتسب قدراً من المعارف والمهارات خلال مرحلة التعليم الاساسي ، وفي هذه المرحلة يتخذ القانون موقفاً من عمل الاطفال ، يعد موقفاً وسطاً بين الحظر والاباحة ، حيث يجيزه مقيداً بعدّة قيود تهدف الى التوفيق بين مستلزمات إداء العمل والحفاظ على سلامة الطفل العامل ذهنياً وجسدياً وسلوكياً ، ولهذا يجيز القانون العمل في هذه المرحلة مقيداً بقيود خاصة ، يحددها بنصوص صريحة فيه .

وبناءً على ما بيناه ، يمكن ان نستخلص ان المشروعية القانونية لعمل الاطفال لا تقوم على مشروعية العمل ذاته ، وانما ترتبط بشكل مباشر بماهية النتائج التي يمكن ان تترتب على هذا العمل ، فيحظره القانون او يقيده سعياً الى منع تحقق هذه النتائج غير المرغوب فيها ، وبهذا يبدو حظر العمل في هذه الحالة ، ليس هدفاً بذاته ، بل وسيلة للحيلولة دون تحقق النتائج المترتبة عليه (الياس ، ٢٠٠٨ : ٥٠ – ٥١) .

التأثيرات السلبية لعمالة الاطفال :

يوجد اربعة جوانب اساسية يتأثر بها الطفل الذي يستغل اقتصادياً بالعمل الذي يقوم بهِ وهي:-

١- التطور والنمو الجسدي : تتأثر صحة الطفل من ناحية التناسق العضوي والقوة ، والبصر والسمع وذلك نتيجة الجروح والكدمات الجسدية ، والوقوع من اماكن مرتفعة ، الخنق من الغازات السامة ، صعوبة التنفس ، نزف وما الى اخرهِ من التأثيرات .

٢- التطور المعرفي : يتأثر التطور المعرفي للطفل الذي يترك المدرسة ويتوجه للعمل ، فقدراته وتطوره العلمي يتأثر ويؤدي الى انخفاض بقدراته على القراءة والكتابة ، الحساب ، إضافة الى ان ابداعه يقل .

٣- التطور العاطفي : يتأثر التطور العاطفي عند الطفل العامل فيفقد احترامه لذاته وارتباطه الاسري وتقبله للاخرين وذلك جراء بعده عن الاسرة ونومه في مكان العمل وتعرضه للعنف من قبل صاحب العمل او من قبل زملائه .

٤- التطور الاجتماعي والاخلاقي : يتأثر التطور الاجتماعي والاخلاقي للطفل الذي يعمل بما في ذلك الشعور بالانتماء للجماعة والقدرة على التعاون مع الاخرين ، القدرة على التمييز بين الصح والخطأ ، كتمان ما يحصل له وان يصبح الطفل كالعبد لدى صاحب العمل . (وكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، الانترنت)

الحد من ظاهرة عمالة الاطفال :

إن الاخفاق الذي اصاب كل الجهود التي بذلت للحد من ظاهرة عمل الاطفال يرجع الى ان هذه الجهود توجهت الى الظاهرة بذاتها ، وليس الى اسبابها التي تتحكم في وجودها وفي تحديد حجمها واتجاهاتها ، وبهذا خابت هذه الجهود في تحقيق النتائج المستهدفة ، لان اسباب الظاهرة ظلت تفعل فعلها بعيداً عن اي مؤشرات تحد من فاعليتها ، عليه فانه لغرض بناء ستراتيجية وطنية تهدف الى الحد من عمل الاطفال ، فان هذه الستراتيجية يجب ان تقوم على التأثير ايجابياً في الاسباب المنتجة لهذه الظاهرة ، ولهذا فان الدعامات التي يجب ان ترتكز عليها هذه الستراتيجية تتمثل فيما يلي :-

١- معالجة مشكلة فقر الاسرة ، وهذا يقتضي مايلي :

أ. معالجة مشكلة بطالة الكبار ، وهذه المشكلة – اقتصادية – بطبيعتها ، وتتوقف في الاساس على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على خلق عدد كاف من الوظائف لاستيعاب قوة العمل الوطنية .

ب. معالجة مشكلة تدني مستويات الدخول (الفقر) ، وهذه المشكلة اقتصادية اجتماعية معقدة تتوقف معالجتها على مدى النجاح في زيادة مقدار الدخل الوطني من ناحية ، واعتماد نهج عادل بتوزيعه على المواطنين توزيعاً عادلاً .

ج. بناء شبكة امان اجتماعي فاعلة تضمن للاسرة الحصول على دخل بديل في الحالات التي تنعدم قدرتها على كسب دخل من العمل لاي سبب . وليس من شك في ان معالجة المشكلات المتقدمة ، تعد التحدي الاكبر الذي تواجهه مختلف الدول في المجتمعات المعاصرة ، وفي مقدمتها الدول النامية ، وعلى الاخص منها – العراق – الذي يعيش حالياً ظرفاً استثنائياً ، انتج اشكالية فقر فريدة من

نوعها ، في بلد يفترض ان يكون غنياً ، مما جعل ثلث السكان – حسب اكثر التقديرات تفاؤلاً – يعيش تحت خط الفقر ، كما انتج هذا الظرف اشكالية بطالة تقدر نسبتها بأعلى التقديرات في العالم ، نتيجة الشلل التام للعملية الانتاجية في ظل فقدان الامن وغياب الاستقرار السياسي . وحيث ان هذه المشكلات لاتحل الا بسياسات وطنية طويلة المدى ، فان هذا يؤشر حقيقة ان العلاج الجذري الناجح لظاهرة عمل الاطفال ، لن يكون في متناول اليد ، في المنظور الزمني القصير .

٢- معالجة مشكلات التعليم ، ولهذا الغرض يقتضي :

أ. اعتماد سياسة تعليم وطنية تكفل التعليم المجاني ، او بكلف رخيصة تتلائم مع قدرات الاسر الفقيرة مالياً ، لجمع الكلف المالية المرتفعة للتعليم وعدم قدرة الاسر الفقيرة على تحملها في تسرب اعداد من التلاميذ الى سوق العمل .

ب. الارتقاء بالبيئة المدرسية لتصبح بيئة (جذب) للتلاميذ ، وهذا يقتضي تخصيص الموارد المالية الكافية لتقديم نوعية مقبولة من التعليم الى التلاميذ من قبل معلمين أكفاء تحفزهم دخولهم المرتفعة على تقديم خدمات تعليمية جيدة . إضافة الى تطوير مناهج التعليم وتنقيتها من الشوائب العلمية والفكرية ، وتحسين اساليب التدريس لتحبب الطفل الى البيئة المدرسية .

ج. إعادة النظر في هيكل ومضمون مناهج التعليم على النحو الذي يؤكد جدوى واهمية كسب المعارف والمهارات في بناء المستقبل الاقتصادي والمكانة الاجتماعية للتلاميذ ، ويحفز اسرهم على الاصرار على الحاقهم بالمدارس ، والابتعاد بهم عن اجواء العمل المبكر

٣- بناء موقف اجتماعي مناهض لعمل الاطفال ، وذلك من خلال :-

أ. التوعية بمخاطر العمل المبكر على حاضر الاطفال ومستقبلهم ، والتعريف بالمضار الصحية والذهنية والنفسية التي قد يلحقها بهم .

ب. الارتقاء بالنظرة الاجتماعية الى التعلم ، والى مؤسسات التعليم ورسالتها ودورها في بناء حاضر الدولة ومستقبلها ، وتحفيز الاسر على الحرص على تمكين اطفالها من التعلم الى ابعد مدى ممكن .

ج. تنقية العقل الجمعي من المفاهيم الخاطئة والقناعات المستقرة بشأن عمل الاطفال ، بما في ذلك قناعات اصحاب العمل التي يبنى عليها طلبهم لعمل الاطفال ، بما فيها القناعات التي ترى ان تشغيل الاطفال الفقراء ينطوي على نوع من عمل البر والاحسان . إن بناء الموقف الاجتماعي المطلوب مما تقدم ، يجب ان يقوم على جهد وطني متكامل تشترك فيه الدولة ، والمنظمات النقابية ، ومنظمات المجتمع المدني ، ووسائل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء ، وعلى مدى النجاح فيه يتوقف المسعى الوطني الشامل للحد من عمل الاطفال ، واي إخفاق فيه سوف يجعل البيئة المجتمعية (حاضنة) لعمل الاطفال ، و (معطلة) للجهد الذي يسعى الى الحد منه .

٤- إقامة نظام قانوني وتنظيم إداري فاعلين للسعي الى الحد من عمل الاطفال .

(الياس ، ٢٠٠٨ : ٥٦ – ٥٧)

القسم الثاني : " <u>الدراسات السابقة</u> "

١- دراسة (عبد الفتاح ، ٢٠٠٠)

" الدوافع الاساسية التي تجعل الاطفال يتركون المدرسة ويتجهون الى سوق العمل في سن مبكرة في مصر "

هدفت الدراسة الى التعرف على الدوافع الاساسية التي تجعل الاطفال يتركون الدراسة ويتجهون الى سوق العمل في سن مبكرة ، والتعرف على نوعية العلاقة بين العملية التعليمية ونزول الاطفال سوق العمل ، التعرف على المستوى الاقتصادي لاسر الاطفال العاملين ، وعلى نوعية العلاقات الاسرية بين الاطفال المحيطين بهم ، وعلى نوعية الاعمال التي يعمل فيها الاطفال ، ثم التعرف على الفوائد التي سيستفيدها الاطفال من ذهابهم الى سوق العمل في سن مبكرة (من وجهة نظر الطفل نفسه) .

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، إذ بلغ عدد افراد عينة الدراسة (٣٢٧) طفل وطفلة .

توصلت الدراسة الى إن عمالة الاطفال تنتشر بين الذكور اكثر من الاناث ، وان اعلى نسبة منهم توجد في سن (١٥) سنة ، إذ تصل نسبتهم الى (٤٦%) من اجمالي الاطفال العاملين ، كذلك توصلت الى ان اعلى نسبة تسرب الاطفال من التعليم توجد في الصف الخامس الابتدائي ، اما اقل نسبة توجد في الصف الرابع الابتدائي والثاني الاعدادي .

وتوصلت الدراسة ايضاً الى ان (٨٢%) من الاطفال العاملين يعيشون في اسر متماسكة ولا يعانون من اي تفكك اسري ، وان (٥٤%) من هؤلاء الاطفال العاملين يرغبون في العودة الى المدرسة مرة ثانية بعد تحسن ظروفهم الاسرية (عبد الفتاح ، ٢٠٠٠ : ٧٠ – ١٨٠) .

٢- دراسة (فرجاني ، ١٩٩٨)

" ظاهرة عمالة الاطفال "

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء حول ظاهرة عمالة الاطفال ، دراسة تحليلية وذلك بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة ومنظمة العمل الدولي . شملت الدراسة (٩) بلدان عربية هي : مصر ، المغرب ، الاردن ، تونس ، فلسطين ، سوريا ، البحرين ، السودان ولبنان ، وذلك للتعرف على حجم الظاهرة ومدى انتشارها ، وقد اظهرت نتائج الدراسة بانه يوجد في الدول العربية (١٠) ملايين طفل يعملون ممن تتراوح اعمارهم ما بين (٦ – ١٤) سنة ، منهم (٦) ملايين صبي و(٤) ملايين بنت ، وان معدل مشاركة الاطفال في الانشطة الاقتصادية اعلى بكثير في الريف عنه في الحضر ، ولاسيما بين الاناث.

وتوصلت الدراسة ايضاً الى بعض النتائج منها :-

١- التحاق الاطفال بالتعليم يقلل بدرجة كبيرة من احتمالية التحاقهم بالعمل .

٢- تدهور المستوى التعليمي للاسرة يزيد من احتمالية عمل الاطفال .

٣- عدم فعالية التشريعات والاجراءات التي تحظر عمالة الاطفال .

وقد اوصت الدراسة بضرورة حفز ودعم حركة مجتمعية ثلاثية الابعاد تضم الحكومة ، والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص لمكافحة عمل الاطفال في إطار جهد تنموي يحارب الفقر ويطور نسق التعليم . (الانترنت)

٣- دراسة (رمزي ، ١٩٩٨)

" ظاهرة عمالة الاطفال "

خلصت نتائج هذه الدراسة الى انه يوجد على مستوى العالم (٢٥٠) مليون طفل يتم استغلالهم في اعمال وتحت ظروف غير انسانية ، منهم (١٠٠) مليون طفل يكدحون في اعمال تهدد صحتهم ، نصفهم تقريباً اي (٥٠) مليون طفل في دول العالم الثالث ، منهم (١٠) ملايين طفل في الدول العربية . (الانترنت)

٤- دراسة (الضبع ، ١٩٩٦)

" الصناعات الحرفية وعلاقتها بالتسرب الدراسي في مصر "

هدفت الدراسة الى التعرف على دوافع التسرب الدراسي ، وما هي مصاحباته ؟ وما هي علاقة التلمذة الصناعية بالتسرب الدراسي ؟ وما هو دور الورش الحرفية في تنمية العمالة الفنية والحرفية ؟

وقد اختيرت عينة الدراسة بطريقة عشوائية وبلغ عدد افراد العينة (٦٩) مبحوثاً من الصبية الذكور ، و(٢١) فرداً من اصحاب الورش ، و(١٦) فرداً من مديري المدارس الابتدائية وكانت اعمار الصبية المستغلين على النحو التالي : نسبة ٨.٥% اعمارهم (٩) سنوات ، ونسبة ٧% اعمارهم (١٠) سنوات ، ونسبة ٢٣% اعمارهم (١١) سنة ، ونسبة ١٧.٥% اعمارهم (١٤) سنة . وقد بلغ المتوسط الحسابي لعمر المشتغلين ١٢ سنة بانحراف معياري قدره (٢.٣) ، واوضحت البيانات بان الفئة العمرية للمشتغلين تقع في نهاية مرحلة الطفولة المتأخرة وبداية مرحلة المراهقة .

وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات ، واحدة منها موجهه للصبية المشتغلين بورش صناعة الاثاث الخشبي ، والثانية موجهه لمديري المدارس الابتدائية ، والثالثة موجهه لاصحاب الورش المشتغلين في صناعة الاثاث الخشبي في منطقة المناصرة ، شارع محمد علي بمدينة القاهرة ، والاخرى في حلوان والمصاوي وهي نفس المناطق التي شملت مديري المدارس الابتدائية .

وقد اظهرت نتائج الدراسة بما ياتي :

١- ان الصبية المتسربين ينتمون الى فئة اجتماعية تمثل شريحة وسطى من الطبقة الدنيا في المجتمع الحضري ، وقد دلت على ذلك مؤشرات المستوى المهني والتعليمي والسكني للاسر التي ينتمون اليها ، ومن ثم يمكن القول ان الدوافع الاقتصادية تحتل اهمية خاصة في عملية التسرب الدراسي .

٢- ان دوافع التسرب ترتبط بالظروف المدرسية والظروف الاسرية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تمثلت الظروف المدرسية الدافعة للتسرب بما يلي :-

١. سوء معاملة المدرسين للتلاميذ بالعقاب البدني .
٢. خلق مشاعر من الكراهية تجاه المدرسة والعملية التعليمية من قبل المدرسين .
٣. الدوافع الاقتصادية المتمثلة في اعتبار مسألة الدروس الخاصة مكوّن اساسي من العملية التعليمية وممارسة بعض الاساليب الضاغطة على التلاميذ مع عدم وجود القدرة المالية لدى اسر هؤلاء التلاميذ مما يدفعهم الى التسرب الدراسي
٤. ضعف التحصيل الدراسي وما يرتبط بهِ من متغيرات متمثلة في كثرة المواد الدراسية وصعوبة فهمها . (الضبع ، ٢٠٠٩ : ٢٩٢ – ٤١١)

٥- دراسة (محمود ، ١٩٩٣)

" عمالة الاطفال في مصر "

هدفت الدراسة الى تحديد حجم وخصائص عمالة الاطفال ، ودراسة التطبيق الفعلي لقانون عمالة الاحداث في مصر ، ودراسة العوامل الرئيسية التي وراء عمل الاطفال والاحداث في مصر .

وقد استخدمت الدراسية الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، وكان من اهم نتائج الدراسة إن ٤٠% من الاطفال يبلغون من العمر من (٦ – ١١) سنة ، كما اثبتت الدراسة بان معظم الاطفال الذين تركوا المدرسة واتجهوا للعمل غير راغبين في الاستمرار في التعليم ، كما اتضح بان اهم عامل يتمثل في فقر الاسرة . (الذيب ، ١٩٩٣ : ١٦)

٦- دراسة (عاذر وآخرون ، ١٩٩١)

" ظاهرة عمالة الاطفال بمنطقة القاهرة بمحافظاتها الثلاث "

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على ظاهرة عمالة الاطفال في القاهرة بمحافظاتها الثلاث ، إذ تم التركيز على الورش الصناعية التي يعمل بها الاطفال ، وكانت الدراسة مسحية لعينة بلغت (٥٦٦) طفلاً من مناطق ريفية وحضر ، تتراوح اعمارهم من (٦ – ١٥) سنة.

وقد استخدمت الدراسة الاستبانة والاختبارات والمقاييس النفسية ودراسة الحالة كأداة للدراسة ، وكانت اهم نتائج الدراسة ان عمالة الاطفال لاتعتبر نتاجاً لبيئة اسرية متصدعة ، بل ان اسر هؤلاء الاطفال تتميز بدرجة عالية من التماسك ، كما توصلت الى ان الاسباب المؤدية لاحداث الظاهرة تتمثل في الفشل في التعليم ٤٩.٦% ، ويليه الرغبة في تعليم صنعة كبديل للتعلم ٤٥.٥% ، ويليه الحاجة لمساعدة الاهل في المصروف ٣٩.٩% ، ويعقب هذا السبب الرغبة في حصول الطفل على مال ينفعه في متطلبات الشخصية ٣٣% .

(عاذر ، ١٩٩١ : ٣)

٧- دراسة (الذيب ، ١٩٩٠)

" ظاهرة عمالة الاطفال في المناطق العشوائية المختلفة في القاهرة "

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على ظاهرة عمالة الاطفال في منطقة ناصر بالقاهرة ، حيث الاطفال العاملون فيها ، وقد بلغت عينة الدراسة (١٠٠) مبحوثاً على النحو التالي :

عدد (٥٠٠) مبحوثاً من ارباب الاسر ، و(٢٥٠) مبحوثاً من ربات الاسر ، و (٢٥٠) طفلاً من العاملين الذين تراوحت اعمارهم بين (١٠ و ١٤) سنة . وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، ومنهج دراسة الحالة . وكانت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ، إن العمل الذي يمارسه الاطفال لايتناسب مع تكوينهم الجسمي ، ولايتناسب مع سنهم ، وان الاطفال في بداية اعمارهم يفضلون العمل على التعليم ، ولكن بعد الخوض في تجربة العمل القاسي يفضلون التعليم عن العمل ، هذا بالاضافة الى تشجيع الاسرة للطفل في الذهاب لسوق العمل وترك المدرسة ، نظراً للعائد المادي ، وان الدافع الاساسي لذهاب الطفل لسوق العمل هو مساعدة الاسرة مادياً . (عثمان ، ١٩٩٠ : ٦٧)

الفصل الثالث

إجراءات البحث

عينة البحث :

١- عينة الثبات :

إختارت الباحثة (٢٠ فرداً) من المختصين في مجال العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية.

٢- العينة الاساسية وتشمل :

١. عينة من الاطفال العاملين في جانب الكرخ والبالغ عددهم (٦٨) فرداً وبأعمار من (١٠ – ١٥) سنة ، ومن جانب الرصافة في مدينة بغداد والبالغ عددهم (٥٢) فرداً وبأعمار من (١٠ – ١٥) سنة وبذلك يصبح عدد الاطفال العاملين (١٢٠) فرداً ، والجدول (١) يوضح ذلك .

ت	المهنة	جانب الكرخ				جانب الرصافة			
		ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%
١.	عامل في ورش تصليح السيارات والحدادة	١٦	%٣١			١٢	%٣٠		
٢.	نفخ عجلات السيارات	٨	%١٥			٦	%١٥		
٣.	عامل تنظيف الشوارع	١٦	%٣١			١٤	%٣٥		
٤.	بائع بنزين السيارات وغاز الطبخ	١٢	%٢٣	٦	%٣٧	٨	%٢٠	٦	%٥٠
٥.	خدمة في المنازل			١٠	%٦٣			٦	%٥٠
المجموع		٥٢		١٦		٤٠		١٢	
المجموع الكلي		٦٨				٥٢			
		١٢٠							

جدول (١) يوضح عينة الاطفال العاملين في جانبي الكرخ والرصافة والنسبة المئوية لهما

٢. عينة من الاساتذة المتخصصين في مجال علم الاجتماع والبالغ عددهم (١٩) فرداً

٣. عينة من العاملين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المختصين في مجال علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والبالغ عددهم (١٨) فرداً ، والجدول (٢) يوضح ذلك.

ت	التخصص	العدد	مكان العمل
١	علم الاجتماع	٩	كلية التربية للبنات / جامعة بغداد / قسم الخدمة الاجتماعية
٢	علم الاجتماع	١٠	كلية الاداب / جامعة بغداد / قسم علم الاجتماع
٣	باحث اجتماعي	١٨	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / هيئة رعاية الطفولة
المجموع الكلي		٣٧	

جدول (٢) يوضح عينة البحث من الاساتذة في مجال علم الاجتماع والعاملين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / هيئة رعاية الطفولة .

اداة البحث :

يعتمد البحث الحالي على ما يأتي :-

١- الاستبانة كأداة لجمع المعلومات المطلوبة ، إذ تم اعدادها من قبل الباحثة بالاعتماد على الادبيات والمراجع العلمية الخاصة في هذا المجال وعلى البحوث والدراسات الميدانية ، وخبرة الباحثة المتواضعة في هذا المجال .

٢- المقابلة الفردية للاطفال العاملين .

صدق الاداة :

من اجل معرفة الصدق الظاهري للاداة تم توزيعه على عدد من الخبراء المختصين * في مجال التربية وعلم النفس لتقدير مدى صلاحية الفقرات التي تضمنتها الاداة ، وتم قبول الفقرات التي كانت نسبة الاتفاق عليها من قبل المحكمين ٨٧% فأكثر .

ت	الاسم	اللقب العلمي	التخصص	مكان العمل
١	د. خولة عبد الوهاب القيسي	استاذ	علم النفس التربوي / علم نفس النمو	كلية التربية للبنات / قسم رياض الاطفال
٢	د. سميرة البدري	استاذ	علم النفس التربوي	كلية التربية للبنات / قسم رياض الاطفال
٣	د. علوم محمد علي	استاذ	قياس وتقويم	كلية التربية / ابن الرشد / قسم العلوم التربوية والنفسية
٤	د. نزهت رؤوف الشالجي	أ. مساعد	ارشاد تربوي	كلية التربية للبنات / قسم رياض الاطفال
٥	د. علي عودة محمد	أ. مساعد	علم النفس العام	كلية الاداب / الجامعة المستنصرية / قسم علم النفس
٦	د. معين عبد القادر	أ. مساعد	علم النفس التربوي	كلية الاداب / الجامعة المستنصرية / قسم علم النفس
٧	د. اسماء عبد محي	أ. مساعد	علم النفس التربوي	مركز احياء التراث العلمي العربي
٨	د. زهرة موسى	مدرس	علم النفس التربوي	كلية التربية / قسم العلوم التربوية والنفسية / جامعة ديالى

ثبات الاداة :

للتأكد من ثبات الاداة قامت الباحثة بتوزيعها على (٢٠) فرداً من المختصين في مجال العلوم التربوية والنفسية وعلم الاجتماع ، وبعد مضي اسبوعين اعيد توزيعها على نفس الافراد ، وقد ظهر بأن معامل الارتباط بين الاجابات في المرة الاولى والثانية يساوي (٩٥%) وهو معامل ارتباط عالي مما يدل على ثبات الاداة ، وبذلك تم التحقق من ثبات الاداة واصبحت جاهزة لتوزيعها على العينة الاساسية .

الوسائل الاحصائية :

للتأكد من ثبات الاداة ، وللاجابة على اهداف البحث الحالي وتحليل النتائج وتفسيرها استخدمت الباحثة الوسائل الاحصائية الاتية :-

١- معامل ارتباط بيرسون للتحقق من مدى ثبات الاداة .

$$ر = \frac{\text{مج س ص} - \frac{\text{مج س} \times \text{مج ص}}{\text{ن}}}{\sqrt{\left(\text{مج س}^{٢} - \frac{(\text{مج س})^{٢}}{\text{ن}}\right)\left(\text{مج ص}^{٢} - \frac{(\text{مج ص})^{٢}}{\text{ن}}\right)}}$$

(البياتي ، ١٩٩٧ : ١٣٤)

٢- النسبة المئوية : لمعرفة الفقرات التي حازت على نسبة مئوية عالية .

٣- الوسط المرجح (درجة الحدة) لتحديد الفقرات التي تمثل نقاط القوة والضعف والقانون هو :

٤-

$$س = \frac{ن١س١ + ن٢ س٢ + ... + ن ك س ك}{ن١ + ن٢ + ... + ن ك}$$

حيث ان :

ن١ س١ = مجموع التكرارات x البديل الاول

ن٢ س٢ = مجموع التكرارات x البديل الثاني

(هيكل ، ١٩٦٦ : ٢٣٠)

الفصل الرابع

عرض النتائج وتحليلها :

يتضمن هذا الفصل عرض النتائج التي تم التوصل اليها وتحليلها ومناقشتها على وفق الاهداف التي حددت للبحث وهي كالاتي :

الهدف الاول :

تحقيقاً للهدف الاول والمتضمن الاجابة عن السؤال الاتي :-

ماهي اسباب انتشار ظاهرة عمالة الاطفال في العراق من وجهة النظر التربوية والنفسية والاجتماعية ؟

لجأت الباحثة الى استخدام النسبة المئوية ودرجة الحدة ، واعتبار الفقرات الاولى من الاستبانة التي حازت على درجات حدّة اعلى من المتوسط (٢) هي التي تمثل الاسباب الاكثر تأثيراً في انتشار ظاهرة عمالة الاطفال ، إذ تم ترتيب الفقرات حسب قوة درجة حدتها كما هو موضح في الجدولين (٣) و (٤) .

ت	الفقرات	التقدير						درجة الحدة
		اوافق جداً		احياناً		لا اوافق		
		تك	%	تك	%	تك	%	
١	انخفاض مستوى دخل الاسرة	٣١	٨٦.١	٥	١٣.٧	١	٢.٧٧	٢.٨١
٢	الحرمان الثقافي للاسرة	٢٨	٧٧.٧	٧	١٩.٤	٢	٥.٥٥	٢.٧٠
٣	ارتفاع نسبة البطالة بين الراشدين	٢٠	٥٥.٥	١٣	٣٦.١	٤	١١.١	٢.٥٤
٤	ضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية	٢٥	٦٩.٤	٩	٢٥	٣	٨.٣	٢.٥٩
٥	المعاملة القاسية من قبل الاهل	١٤	٣٨.٨	١٧	٤٧.٥	٦	١٦.٦	٢.٢١
٦	رغبة الاهل الشديدة في العمل	١٨	٥٠	١٣	٣٦.١	٦	١٦.٦	٢.٣٢
٧	الخلافات المستمرة بين افراد الاسرة	١٤	٣٨.٨	١٧	٤٧.٥	٦	١٦.٦	٢.٣٧
٨	رغبة الطفل في العمل	١٣	٣٦.١	١٧	٤٧.٥	٧	١٩.٤	٢.١٦
٩	التفكك الاسري الذي يعيش فيه الطفل	٢٤	٦٦.٦	١٠	٢٧.٧	٣	٨.٣	٢.٥٦
١٠	كبر حجم الاسرة	١٧	٤٧.٥	١٥	٤١.٦	٥	١٣.٨	٢.٣٢
١١	هروب الاطفال من المدرسة	١٨	٥٠	١٤	٣٨.٨	٥	١٣.٨	٢.٣٥
١٢	العنف ضد التلاميذ	١٤	٣٨.٨	١٦	٤٤.٤	٧	١٩.٤	٢.١٨
١٣	وجود اطفال بدون اسر تحميهم وترعاهم	٢٣	٦٣.٨	١١	٣٠.٥	٣	٨.٣	٢.٥٤

١٤	الهجرة من الريف الى المدينة	١٩	٢٥.٧	١١	٣٠.٥	٧	١٩.٤	٢.٣٢
١٥	الحروب التي يتعرض لها البلد	٢٧	٧٥	٥	١٣.٨	٥	١٣.٨	٢.٥٩
١٦	الوراثة المهنية (تعلم الطفل مهنة ابيه)	١٥	٤١.٦	١٨	٥٠	٤	١١.١	٢.٢٩
١٧	عقاب الاهل للطفل	٣	٨.٣	٢١	٢٨.٣	١٣	٣٦.١	١.٧٢
١٨	وجود اب معوق	١٧	٤٧.٥	١٦	٤٤.٤	٤	١١.١	٢.٣٥
١٩	عدم اهتمام منظمات المجتمع المدني بمتابعة الاطفال	١٧	٤٧.٥	١١	٣٠.٥	٩	٢٥	٢.٢١
٢٠	حاجة الطفل للمال لشراء بعض احتياجاته	٨	٢٢.٢٢	١٩	٢٥.٧	١٠	٢٧.٧	١.٩٤
٢١	اعتقاد الاهل بان عمل الطفل جزء من تنشئته الاجتماعية	٨	٢٢.٢٢	٢١	٥٨.٣	٨	٢٢.٢	٢
٢٢	ضعف الارشاد والتوجيه	٢٠	٥٥.٥	١٤	٣٨.٨	٣	٨.٣	٢.٤٥
٢٣	مصاحبة رفاق السوء	١٥	٤١.٦	١٧	٤٧.٥	٥	١٣.٨	٢.٢٧
٢٤	تقليد الاخرين من الاطفال	١٣	٣٦.١	٢٢	٦١.١	٢	٥.٥	٢.٢٩
٢٥	فقدان الوالدين او احدهما	٢٩	٨٠.٥	٨	٢٢.٢	٠	٠	٢.٧٨
٢٦	شعور الطفل بمسؤوليته تجاه اسرته	١٥	٤١.٦	١٩	٢٥.٧	٣	٨.٣	٢.٣٥
٢٧	رغبة الاطفال بالعمل لتعويض مشاعر الحرمان	٨	٢٢.٢	١٧	٤٧.٥	١٢	٣٣.٣	١.٨٩
٢٨	غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار	١٦	٤٤.٤	١٤	٣٨.٨	٧	١٩.٤	١.٩٧
٢٩	غياب الاب المتكرر عن الاسرة	١١	٣٠.٥	٢١	٥٨.٣	٥	١٣.٨	٢.١٦
٣٠	ضعف التواصل بين البيت والمدرسة	١٣	٣٦.١	١٧	٤٧.٥	٧	١٩.٤	٢.١٦
٣١	عدم انتقاء الاسرة لاصدقاء ابنائهم	١٤	٣٨.٨	١٩	٢٥.٧	٤	١١.١	٢.٢٧
٣٢	الطلاق بين الابوين	١٩	٢٥.٧	١٣	٣٦.١	٥	١٣.٨	٢.٣٧
٣٣	زواج احد الابوين بآخر	١٥	٤١.٦	١٥	٤١.٦	٧	١٩.٤	٢.٢١
٣٤	ارتفاع بدلات الايجار للدور السكنية	١٥	٤١.٦	١٦	٤٤.٤	٦	١٦.٦	٢.٢٤
٣٥	كثرة عدد الابناء في العائلة الواحدة	١٤	٣٨.٨	١٨	٥٠	٥	١٣.٨	٢.٢٤
٣٦	ضعف الوازع الديني لدى الآباء	١٩	٢٥.٧	١٢	٣٣.٣	٦	١٦.٦	٢.٣٥

جدول (٣) يوضح تكرارات عينة البحث والنسبة المئوية ودرجة الحدة لكل فقرة

ت	الفقرات	درجة الحدة
١	انخفاض مستوى دخل الاسرة	٢.٨١
٢	فقدان الوالدين او احدهما	٢.٧٨
٣	الحرمان الثقافي للاسرة	٢.٧٠
٤	الحروب التي يتعرض لها البلد	٢.٥٩
٥	ضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية	٢.٥٩
٦	التفكك الاسري الذي يعيش فيه الطفل	٢.٥٦
٧	ارتفاع نسبة البطالة بين الراشدين	٢.٥٤
٨	وجود اطفال بدون اسر تحميهم وترعاهم	٢.٥٤
٩	ضعف الارشاد والتوجيه	٢.٤٥
١٠	الخلافات المستمرة بين افراد الاسرة	٢.٣٧
١١	الطلاق بين الابوين	٢.٣٧
١٢	هروب الاطفال من المدرسة	٢.٣٥
١٣	وجود اب معوق	٢.٣٥
١٤	شعور الطفل بمسؤوليته تجاه اسرته	٢.٣٥
١٥	ضعف الوازع الديني لدى الآباء	٢.٣٢
١٦	رغبة الاهل الشديدة في العمل	٢.٣٢
١٧	كبر حجم الاسرة	٢.٣٢
١٨	الهجرة من الريف الى المدينة	٢.٣٢
١٩	تقليد الاخرين من الاطفال	٢.٢٩
٢٠	الوراثة المهنية (تعلم الطفل مهنة ابيه)	٢.٢٩
٢١	مصاحبة رفاق السوء	٢.٢٧
٢٢	عدم انتقاء الاسرة لاصدقاء ابنائهم	٢.٢٧
٢٣	ارتفاع بدلات الايجار للدور السكنية	٢.٢٤
٢٤	كثرة عدد الابناء في العائلة الواحدة	٢.٢٤
٢٥	المعاملة القاسية من قبل الاهل	٢.٢١
٢٦	عدم اهتمام منظمات المجتمع المدني بمتابعة الاطفال	٢.٢١
٢٧	زواج احد الابوين بآخر	٢.٢١
٢٨	العنف ضد التلاميذ من قبل المعلمين	٢.١٨

٢٩	رغبة الطفل في العمل	٢.١٦
٣٠	غياب الاب المتكرر عن الاسرة	٢.١٦
٣١	ضعف التواصل بين البيت والمدرسة	٢.١٦
٣٢	اعتقاد الاهل بان عمل الطفل جزء من تنشئته الاجتماعية	٢
٣٣	غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار	١.٩٧
٣٤	حاجة الطفل للمال لشراء بعض احتياجاته	١.٩٤
٣٥	رغبة الاطفال بالعمل لتعويض مشاعر الحرمان	١.٨٩
٣٦	عقاب الاهل للطفل	١.٧٢

جدول (٤) يوضح ترتيب الفقرات حسب قوة درجة حدتها

وعليهِ ستقوم الباحثة بمناقشة بعض من الفقرات الاولى والتي حصلت على نسب مئوية ودرجات حدّة عالية وهي كالآتي :-

١- انخفاض مستوى دخل الاسرة :

لقد حازت هذهِ الفقرة على اعلى درجة حدة = (٢.٨١) وهي اعلى من المتوسط (٢) مما يدل على ان تدني مستويات الدخول (الفقر) يُعد مشكلة معقدة تدفع الاسرة بزج طفلها الى سوق العمل وتحرمه من حقه في التعليم لمساعدتهم مادياً ، وهنا تلعب الكثير من الاسباب دوراً كبيراً في انخفاض دخل الاسرة العراقية كحالات فقدان الاب المفاجئ او عجزه عن العمل نتيجة الاعمال الارهابية وتردي الوضع الامني في العراق ، وكثرة البطالة ، مما يزيد من معدلات الاعالة من قبل الاطفال ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة محمود والذيب .

٢- فقدان الوالدين او احدهما :

لقد حازت هذهِ الفقرة على درجة حدّة = (٢.٧٨) وهي اعلى من المتوسط ، ممايدل على ان فقدان الوالدين او احدهما وخاصة اذا كان هو المعيل الرئيسي في الاسرة الدافع الاساسي لذهاب الطفل لسوق العمل وترك المدرسة لمساعدة اسرته مادياً .

٣- الحرمان الثقافي للاسرة :

لقد حازت هذه الفقرة على درجة حدّة = (٢.٧٠) وهي اعلى من المتوسط مما يدل على ان وضع الاسرة الثقافي يلعب دوراً مهماً واساسياً في ظاهرة عمالة الاطفال ، إذ ان الكثير من الاسر في بلدان العالم الثالث لاتعاني فقط من غبن اقتصادي وانما من غبن ثقافي لايقل تأثيره عن الغبن الاقتصادي ، ضمن ناحية إن الاسرة بسبب امية الوالدين لاتوفر الحافز المعنوي للطفل كي يقبل على التعليم ، ومن ناحية اخرى فان ظروفها المادية تضغط عليها لتشغيل اطفالها ، فالاسرة في الاوساط الفقيرة لا ترى اي جدوى من التضحية في سبيل تعليم ابنائها ما دامت آفاق المستقبل غامضة ولا تبعث بالامل (نور الدين ، ٢٠٠١ : ١٧ – ١٨)

٤- الحروب التي يتعرض لها البلد :

لقد حازت هذه الفقرة على درجة حدّة = (٢.٥٩) وهي اعلى من المتوسط ، مما يدل على ان كثرة الحروب التي تعرض لها العراق حصدت الكثير من الرجال وتركت اسرهم بلا معيل مما دفع صغارهم للعمل لإعالتهم .

٥- ضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية :

لقد حازت هذه الفقرة على درجة حدّة = (٢.٥٩) وهي اعلى من المتوسط مما يدل على ان ضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية وعدم وضع برامج وطنية منظمة لرعاية الاسر الفقيرة ، ووضع تشريعات للطفل العراقي تتعلق بحمايته من العمل المبكر ، يزيد من ظاهرة عمالة الاطفال ، فضرورة تفعيل دور اجهزة التفتيش والمتابعة لرصد هذه الظاهرة والحد من انتشارها .

<u>الهدف الثاني</u> :

تحقيقاً للهدف الثاني والمتضمن السؤال الآتي :

ماهي اسباب عمالة الاطفال من وجهة نظر الاطفال العاملين انفسهم ؟ لجأت الباحثة الى اسلوب المقابلة الفردية مع الاطفال العاملين الذين تتراوح اعمارهم بين (١٠ – ١٥) سنة في اماكن عملهم ، إذ يتوزع هؤلاء الاطفال بين الاماكن بحسب المهن التي يزاولونها ، مثل المناطق الصناعية ، إذ تستغل طفولتهم وبؤس احوالهم الاقتصادية للعمل في محلات السمكرة والميكانيك والحدادة بأجور زهيدة ، والغالب في هؤلاء الاطفال إن اهاليهم من ذوي الدخول المعدومة مما يضطرهم الى تشغيل ابنائهم الصغار في هذه المجالات الشاقة .

وهناك مجموعة اخرى من الاطفال يعملون في تنظيف الشوارع وهم يتوزعون في مناطق مختلفة من بغداد ، يتم توزيعهم والاشراف عليهم من قبل المقاولين المكلفين بهذه المهمة . كما ان هناك عدد قليل من الاناث يعملن كخادمات في المنازل وبأعمال شاقة لا تتناسب مع اعمارهن ، واخريات يبيعن البنزين وقناني غاز الطبخ من إخوانهن .

وقد ظهر بأن عمالة الاطفال تنتشر بين الذكور اكثر من الاناث ، وان اعلى نسبة منهم توجد في سن (١٥) سنة .

كذلك توصلت الباحثة ان اعلى نسبة تسرب الاطفال من المدرسة توجد في الصف الخامس الابتدائي من الذكور ، إذ يترك الطفل المدرسة ويذهب الى العمل في الاماكن المذكورة في اعلاه

<u>الهدف الثالث</u> :

تحقيقاً للهدف الثالث والمتضمن السؤال الاتي :

ما الحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة عمالة الاطفال في العراق من وجهة المختصين في مجال علم الاجتماع في عينة البحث ؟

وكانت إجاباتهم كالآتي :

١- تحسين ظروف الاسر المعاشية .

٢- تفعيل قانون الرعاية الاجتماعية وشبكة الحماية الاجتماعية لاسر الاطفال المحتاجين.

٣- متابعة الاطفال العاملين من قبل منظمات المجتمع المدني .
٤- الحد من ظاهرة عمالة الاطفال من قبل الجهات المسؤولة .
٥- النظر في اسعار الضروريات في الاسواق .
٦- وضع برنامج وطني لمساعدة الاسر المهمشة واعتبارها قضية وطنية مهمة .
٧- تفعيل قانون التفتيش ضمن إطار المؤسسة العامة للعمل والتدريب .
٨- اعداد برامج عن مساوئ العمل للاطفال عن طريق وسائل الاعلام ومجالس الآباء في المدارس وضرورة ابعادهم عنه .
٩- وضع السياسة الاجتماعية لرعاية الاطفال من قبل الدولة .
١٠- تفعيل اتفاقيات حقوق الطفل الموقع عليها العراق دولياً من خلال وضع تشريعات للطفل تتعلق بحماية الطفل من العمل المبكر .
١١- القضاء على البطالة للاسرة العراقية من خلال تشغيل وتعيين الخريجين .
١٢- فتح مكتب للبحث الاجتماعي الاسري في المحلات الشعبية خاصةً .
١٣- تواصل الجهود في الدعم المادي والمعنوي من قبل منظمات المجتمع المدني .
١٤- تعيين وتفعيل دور الباحثيين والباحثات الاجتماعيات في المدارس .
١٥- الاهتمام باوقات الفراغ للاطفال وتقديم الرعاية لهم وتشجيعهم على ممارسة بعض الانشطة والهوايات .
١٦- تلبية حاجات الطفل إن امكن من قبل الاسرة من الاكل والشرب والملبس .
١٧- تقوية الوازع الديني للاسرة وصولاً الى الحد من هروب الطفل وانخراطه في العمل خارج الدار .
١٨- فتح مشاريع صناعية واعمارية لتشغيل اعداد كبيرة من الشباب العاطلين .
١٩- ايجاد فرص عمل بسيطة للاحداث باشراف الدولة .
٢٠- التنسيق بين وزارة العمل ووزارة الداخلية لمحاربة هذه الظاهرة ومحاسبة كل من يجبر الاطفال على العمالة .
٢١- عدم السماح لاولياء الامور باستغلال الطفل وحرمانه من حقه في التعليم .
٢٢- منع اصحاب المحلات والحرف من تشغيل الاطفال لديهم .
٢٣- تشكيل لجان خاصة لحماية الاسرة من العنف ضد النساء والاطفال كما معمول به في بعض الدول .
٢٤- توفير فرص عمل للمعاقين من ارباب الاسر او ذوي الاحتياجات الخاصة بفتح ورش عمل انتاجية ضمن قدراتهم الجسدية .
٢٥- تنمية الوعي المجتمعي بقضايا الاطفال العاملين ، والعمل الجاد في تفعيل دور المجتمع في معالجة هذه القضايا .

التوصيات والمقترحات

إستناداً الى نتائج البحث توصي الباحثة ببعض التوصيات المهمة إضافة الى مقترحات لدراسات اخرى وهي كالآتي :

١. التوصيات :

١- إجراء مسوح شاملة وبناء قاعدة معلومات متكاملة عن عمالة الاطفال في العراق.

٢- مساهمة الدولة في توفير السكن والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي للاسر المحتاجة.

٣- متابعة التسرب الدراسي من خلال إدارات المدارس وبالتنسيق مع الاسرة .

٤- رصد الحالات التي تخص عمل الاطفال في الاماكن الخطرة او المواد المستخدمة في العمل والتي تلحق الضرر بصحتهم وذلك من خلال تفعيل دور اجهزة التفتيش والمتابعة والصحة والسلامة المهنية .

٥- الاهتمام بالصحة النفسية للطفل من قبل الاسرة والمدرسة .

٦- تعاون المؤسسات كافة ، إعلامية . تربوية ، اقتصادية ، وزارة الداخلية والدفاع لمنع استغلال الاطفال من قبل الجماعات الارهابية والعصابات المنظمة .

٢. المقترحات :

١- ضرورة إجراء بحوث ودراسات ميدانية واسعة لمعرفة حجم الظاهرة .

٢- الاطلاع على تجارب الدول في هذا المجال وخاصةً الناجمة منها لرصد هذه الظاهرة ، وعلى اهم المعوقات لمكافحتها .

٣- إجراء دراسات تقويمية لواقع اداء دائرة الرعاية الاجتماعية للوقوف على ملائمة إجراءاتها المتبعة مع الاطفال العاملين

المصادر

١- الياس ، يوسف (٢٠٠٨) عمل الاطفال ، اسبابه ، آثاره وسبل الحد منه ، مجلة العمل والمجتمع ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / المركز الوطني للبحوث والدراسات ، العدد الرابع .

٢- البياتي ، عبد الجبار توفيق (١٩٩٧) الاحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس ، مؤسسة الثقافة العالمية / بغداد .

٣- الضبع ، عبد الرؤوف (٢٠٠٩) المشكلات الاجتماعية ، دراسات سوسيومترية ، الدار العالمية للنشر والتوزيع .

٤- الذيب ، بثينة محمود (١٩٩٣) عمالة الاطفال في مصر ، القاهرة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٥- الربيعي ، ماجد زيدان (٢٠٠٥) اطفال الشوارع في العراق ، العراق ، نيت .

٦- رمزي (١٩٩٨) نيت Unicef Conference Cyprous .

٧- الخفاجي ، محمد (٢٠٠٧) الطفولة بين احضان الارصفة والتشرد ، حقوق الاطفال والشبيبة ، نيت .

٨- نجم ، حيدر (بلا) ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، والامم المتحدة تحذر من استغلالهم ، نيت .

٩- نور الدين ، محمد عباس (٢٠٠١) تشغيل الاطفال وصمة في جبين الحضارات المعاصرة ، مجلة الطفولة والتنمية ، العدد (٣) مجلد (١) المجلس العربي للطفولة والتنمية .

١٠- هيكل ، عبد العزيز فهمي (١٩٦٦) مبادئ الاساليب الاحصائية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط١ .

١١- الوحيدي ، ميسون العطاونة (٢٠٠٢) ظاهرة التسول في محافظة غزة ، مجلة الطفولة والتنمية ، ع٦ ، مجلد (٢) ، المجلس العربي للتنمية والطفولة .

١٢- وكيبيديا ، الموسوعةالحرة ، نيت .

١٣- فهمي ، محمد سيد احمد (٢٠٠١) الفئات الخاصة ، مكتبة الجامعة الحديثة .

١٤- فهمي ، سيد (٢٠٠١) اطفال الشوارع ، الاسباب والدوافع- رؤية واقعية ، مجلة الطفولة والتنمية ، ع١ ، مج١ ، المجلس العربي للطفولة والتنمية .

١٥- فهمي ، محمد سيد (٢٠٠٧) اطفال في ظروف صعبة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ط١ .

١٦- فرجاني (١٩٩٨) نيت – Bylez , Cyprous Conference .

١٧- محمد ، عبد العظيم (٢٠٠٢) وصف اوضاع الاطفال العاملين في الصناعة ، دراسة ميدانية ، مجلة الطفولة والتنمية ، القاهرة ، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ع(٦) .

١٨- موسى ، احمد محمد (٢٠٠٩) اطفال الشوارع / المشكلة – وطرق العلاج ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، ط١ .

١٩- المهتار ، بسام عاطف (٢٠٠٨) استغلال الاطفال (تحديات وحلول) منشورات الحلبي الحقوقية ، ط١ .

٢٠- من ادب الاطفال العربي ، نيت .

٢١- عاذر ، عادل وآخرون (١٩٩١) ظاهرة عمالة الاطفال ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢٢- العاني ، نادرة ومحمد وآخرون (٢٠٠٩) ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، حلقة نقاشية ، نيت .

٢٣- عباس ، عبد الجبار خضير (بلا) عمالة الاطفال .

٢٤- عثمان ، سوسن (١٩٩٠) الاحتياجات الاجتماعية للاسرة وظاهرة عمالة الاطفال في المناطق العشوائية المختلفة ، المؤتمر العلمي (٣) للاسرة العربية ، الواقع والمتطلبات ، القاهرة ، مركز البحوث والتدريب لمعهد الخدمة الاجتماعية .

٢٥- عبد الفتاح ، اماني (٢٠٠٠) عمالة الاطفال كظاهرة اجتماعية ريفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر .

٢٦- عبد الواحد ، مصطفى (٢٠٠٩) الاسواق بيتهم الثاني – عمالة الاطفال في كربلاء ، نيت .